منارات
manarat

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق ثقافي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (2498) السنة التاسعة - الاربعاء (30) أيـار 2012

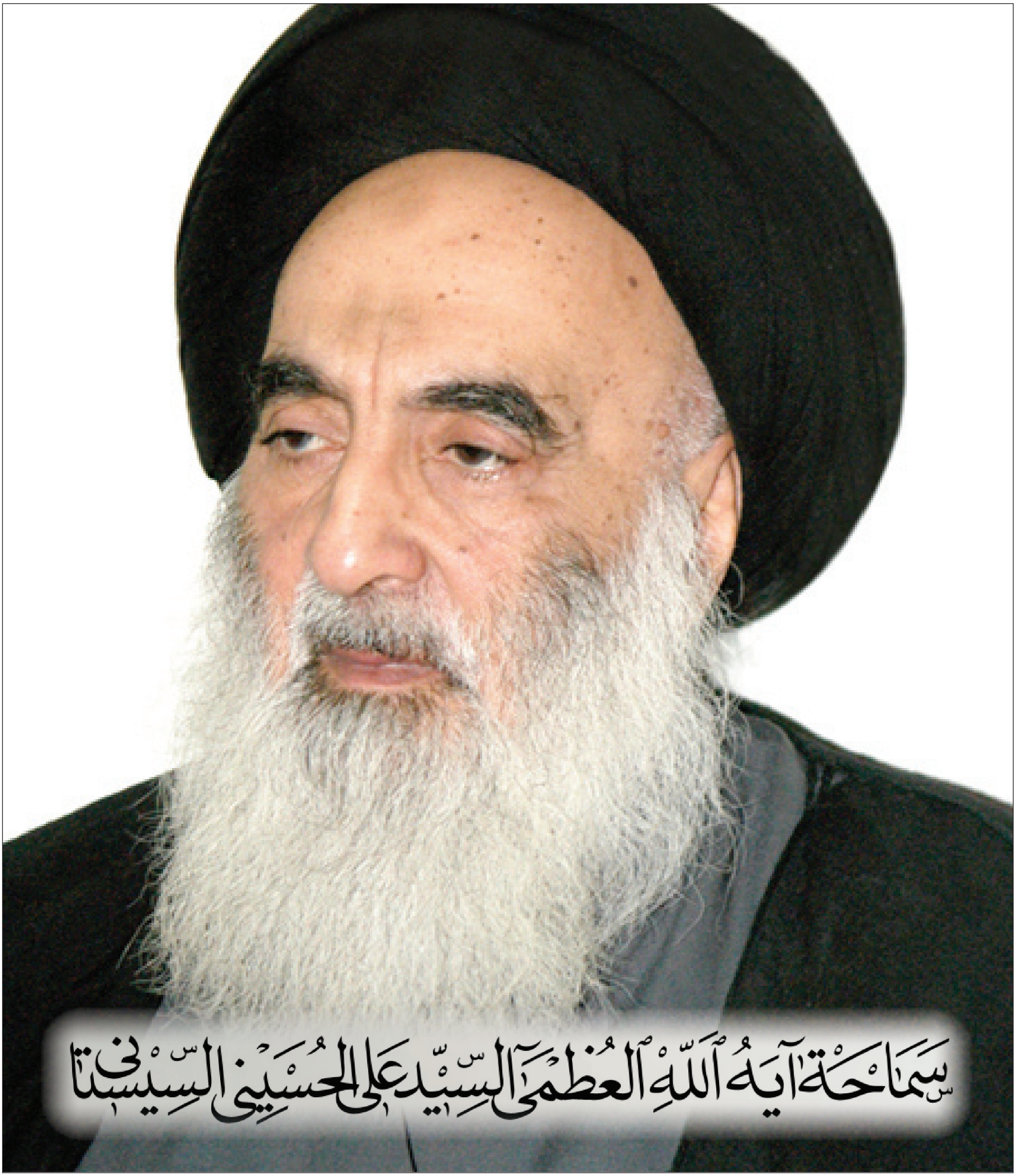

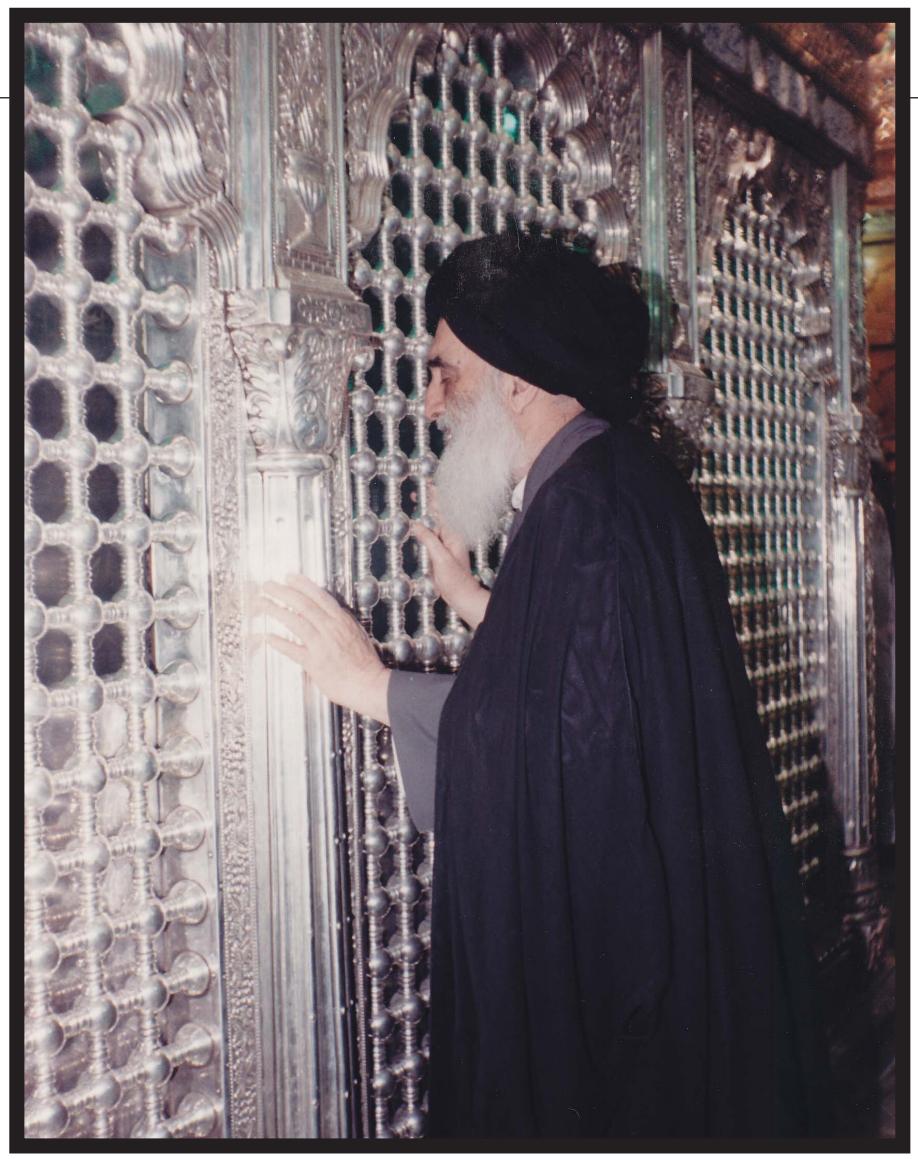

النجف صمام الأمان

السيستاني.. هوية العراق الجديد

مصطفـى الكاظمـي

بعض الرجال يصنعون التاريخ بعقولهم النيرة، وبعضهم يكتبونه بدمائهم الطاهرة. إنهم عناوين انسانية كبيرة، وعناوين بطولة وعلامات مضيئة في زمن القهر والظلم كما في زمن البناء.

وقلما عرف تاريخ الشعوب الحديث والمعاصر توحداً أو تماثلاً وتطابقاً بين القيادتين الدينية الروحية والسياسية، مثلا حصل ولا يزال يحصل في العراق. منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريباً والمرجعية الدينية تلعب دوراً أساسيا في تفعيل الاحداث السياسية وتوجيه مساراتها، وقد تعزز هذا الدور وترسخ عند قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤). يومها لم تكتف المرجعية باصدار فتوى شرعية بوجوب الجهاد ضد الغزاة، لكنها قادت بنفسها المجاهدين في الثورة الوطنية الكبرى التي كان من نتائجها قيام وتأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١.

اليوم، كما بالأمس، لا تزال مرجعية النجف تمار س بقوة دورها التاريخي الانقاذي، في عملية التغيير كما في بناء العراق الجديد. انها أمان الوطن وهويته الجديدة، وهي هوية تعددية ديمقراطية تستند الى مبادئ العدل والحرية والتقدم وسيادة القانون، تستند الى دستور مكتوب يستلهم الشريعة الاسلامية السمحاء ويراعي أسس التطوير والتحديث.

وأية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني، الذي يختصر في شخصه رؤية النجف الى المسألة العراقية، قمة شامخة في تاريخ العراق المعاصر، وقد كان حضوره ولا يزال الحل الأمثل في الخروج من كل الأزمات التي واجهها العراق، وتدخله في المراحل المصيرية هو الذي يحسم الأمور لمصلحة العراق الموحد المعافى الواثق المستقر.

وقوة السيستاني هي في النهاية قوة المرجعية التي تجسد هموم العراقيين جميعاً ومطالب الناس العادلة. وقد لعبت المرجعية ولا تزال دوراً محورياً في الحياة الثقافية والسياسية، بصورة خاصة في محاربة الدكتاتورية والاستبداد، ولعلها تشكل النموذج الأفضل للديمقراطية الشعبية والمؤسسات المدنية التي تزخر بها الحياة الاسلامية، وهي تتميز عن الحداثة الغربية بمواجهة الهيمنة السلطوية وطغيانها.

بهذا المعنى يمكن عد مرجعية النجف، باقتناع الجميع، خطاً أحمر، لأنها ناصرت العراق والعراقيين والاسلام لتاريخ طويل، وكان لها الفضل الأكبر في اشاعة ثقافة التسامح والوئام بين الناس، والدفاع عنها وعدم المساس بها واجب وطني وشرعي في آن.

إنها، بشهادات كل القيادات السياسية والدينية في العراق، صمام الأمان والملجأ الحقيقي لكل المتخاصمين والمدافع الأول عن الوطن في كل الظروف، والالتفاف حولها وحول ثوابتها الدينية والاخلاقية والاجتماعية، مرادف للالتفاف حول الوطن ومستقبله.

" المدى " وبالتعاون مع مجلة " الاسبوعية " تفتح ملف هذه المرجعية، في منعطف صعب يمر به العراق، وهي على ثقة بأنها قادرة على المبادرة الانقاذية، وقادرة على جمع العراقيين على ما يوحدهم ويعزز قدرات الوطن في مواجهة كل التحديات، من خلال تغليب مصلحة العراق على كل الصراعات والمصالح الفئوية والاقليمية والدولية.

مرجعية السيستاني

هاني فحص

لا يشكو المرجع الديني الإسلامي الشيعي في النجف السيد علي السيستاني، من قلة إنصاف أو منصفين ومقدرين لحكمته وتوجهاته وتوجيهاته الوازنة، في المفصل العراقي الصعب وما تبعه من تداعيات واستحقاقات، وهناك قلة من أهل الثورية الشكلانية والفارغة أو من أهل العصبية المقيتة والنابذة والمنبوذة... لا تنصفه، بل، ربما كانت تكره صوابه الواضح أكثر من خطئه المفترض ولو جدلاً أو من بعض مواقفه التي لا تروق لأهل الشعارات والتسرعات. هناك اذاً مواقف سلبية مضمرة ومعلنة من السيد وموقعه وأدائه هي بقايا من الماضي القريب، الماضي الصدامي، وحتى لو استعادها بعض الإسلاميين الحزبيين في العراق وغيره، فإنها تبقى طرازاً مسجلاً على ذمة اليسار الطفولي العربي... وان كان الإسلاميون يدهنونها بدهان من مستودعات الطفولية الإسلامية، فإنهم كمن يذكي ويطهر جلد الميتة بالدباغ أو قراءة البسملة.

والمهم هو أن يستمر ويتنامى هذا الاتصاف وأن يتحول الى منهج وسلوك مرجعي ديني وحوزوي ثابت ومتطور، يضع الدين في موقعه الإرشادي القيمي الفاعل بعيداً عن السياسة، بمعنى الاحتراف اليومي والكيدي والذرائعي، قريباً من السياسة بمعناه الريادي والتدبيري الوطني والإنساني.

ولا يختلف المنصفون، على عد السيد السيستاني مصلحاً من نوع خاص، لا في كتاب مكتوب، بل في كتاب مفتوح، ولعل أهم علامات خصوصيته هي أنه لا يحمل مشروعاً خاصاً ولا فئوياً، بل هو جزء من سياق الحوزة وتاريخها الفكري والسلوكي والسياسي المركب، الذي تجد فيه ما لا يعجبك إن شئت، لكنك لا بد أن تقر له بسلامة خطه العام وخياراته... ويرى السيستاني مشروعه في الناس وبالناس ومن أجل الناس، الذين هم أصحاب حقوق تماماً كما هم مكلفون بتكاليف شرعية، وان الإصغاء الى حقوقهم يشجعهم على الالتزام بتكاليفهم تجاه الدين والدولة، ومن دون تعريض الدين والدولة للتعارض أو التناقض مع احترام الاختلاف... والسيستاني يرى الوطن كله والمواطنين كلهم ويرى كلاً منهم شرطاً للآخر والآخرين، ويدعو الى الاندماج من دون مجاملات خادعة، أي انه لا يتنصل من تشيعه أو شيعيته أو من إسلامه كي يحرز قبولا لدى السني أو لدى المسيحي... إنه يقدم نفسه كما هو.

لكن... ومن أجل أن يتحول هذا المسلك الإصلاحي الى نهج يتعدى صاحبه ويستمر في التاريخ، لا بد من مأسسته، أي تحويله الى مؤسسة تحفظه وتنميه وتراكم فيه إنجازات متوالية، حتى لا يتعرض للاستهلاك والمصادرة لاحقاً أو التشويه... أو يتحول الى غطاء أو ذريعة لأمزجة وأطروحات سياسية متناقضة لكنها تدعي وصلا به، أو تدعي أنها تتحدر منه وتمثله. وهذا ما لاحظنا مؤشرات عليه في سلوك القوى السياسية المختلفة في لحظات أزماتها ومحاولتها وضع نفسها تحت مظلة السيد من دون أن تكون فعلاً كذلك.

هذا يذكرنا بالمصلح الكبير، الذي لم تعتره أوهام إيديولوجية، بل كان تجريبياً محكوماً بثقافة ورؤية وأهداف نبيلة وحيوية شخصية أو تعددية في صداقاته وعلاقاته ومستشاريه وتلامذته ومريديه، أعني السيد جمال الدين الأفغاني، الذي تحول سياقه بعده الى سياقات متعددة، من حزب الوفد، الى حركة عرابي، الى الحزب الوطني... في مصر مثلاً، وهي قد أنجزت ما أنجزت من دون أن تكون إنجازاتها تراكمات نوعية ولا كمية في تراث السيد بل خارجه وعلى حسابه أحياناً.

وقد يعترض معترض بأن السيد (كما نعلم يقيناً) قد بدأ حياته المرجعية بالمؤسسات التي تعددت كثيراً، وأنجزت وتنجز كثيراً، وفي كثير من الأقطار والمجالات، هذا صحيح، لكن المؤسسة التي نتكلم عنها تختلف، وهي المؤسسة التي تؤسسها نفسها على منهج الفكر العام والسياسي والإرشادي الجامع للسيد، من دون أن يكون السيد رئيسها أو ممولها... بل هي التي تختار مرجعيته الآن... وغداً، وتبحث دائماً عن مرجعية تشبهه. هذه المؤسسة ذات طابع سياسي فكري، تتأسس على النهج لا الشخص، وتتسع لتضم أمزجة متعددة قد يكون فيها غير المسلم أو غير الشيعي أو غير المطبق لكل الأحكام الدينية من دون كفر. مؤسسة تحول في العمق منهج السيد في التمييز بين الدين والدولة الى مسلك دائم يعزز الدين والدولة معاً.

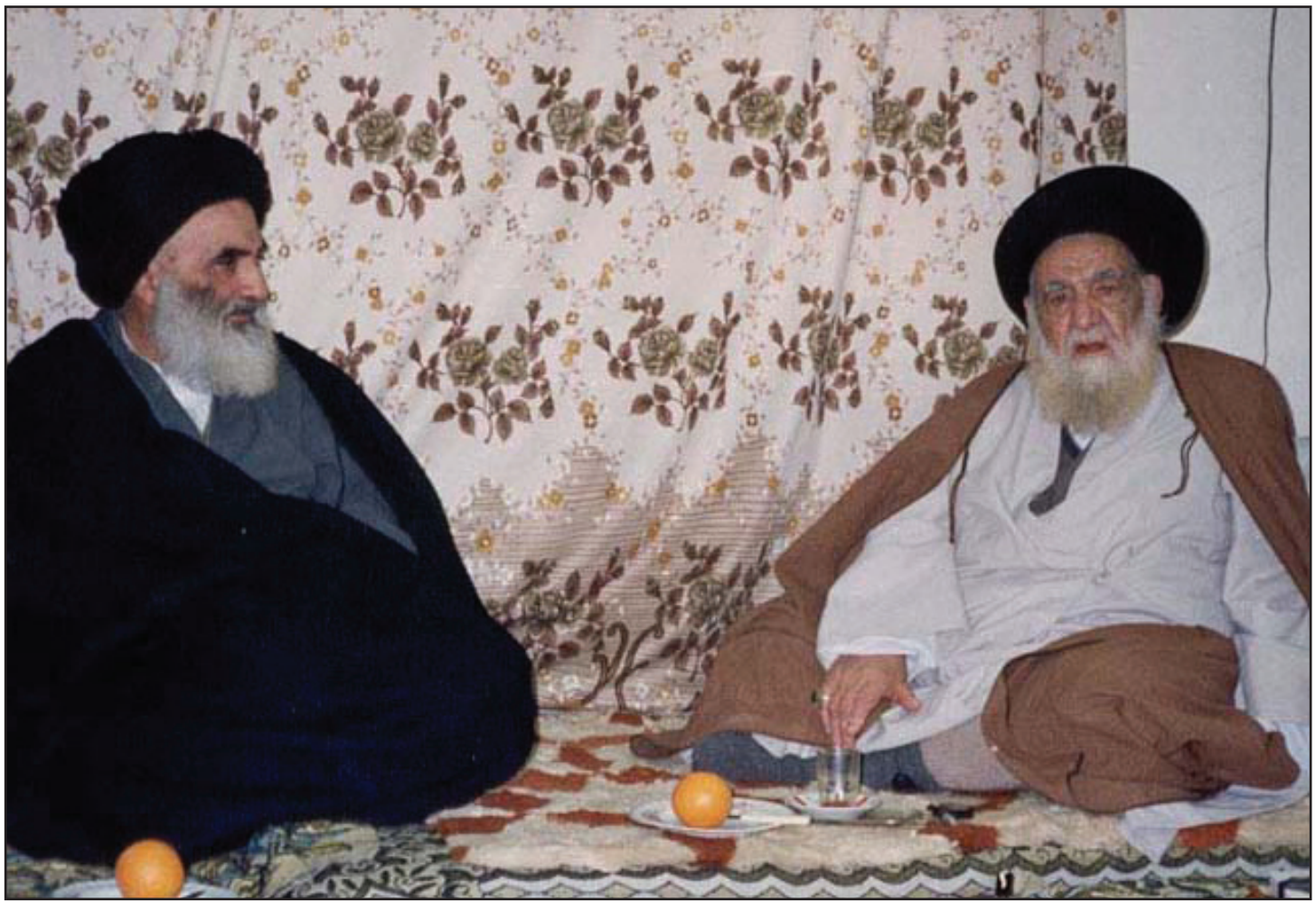

صحيفة «السفير» اللبنانية

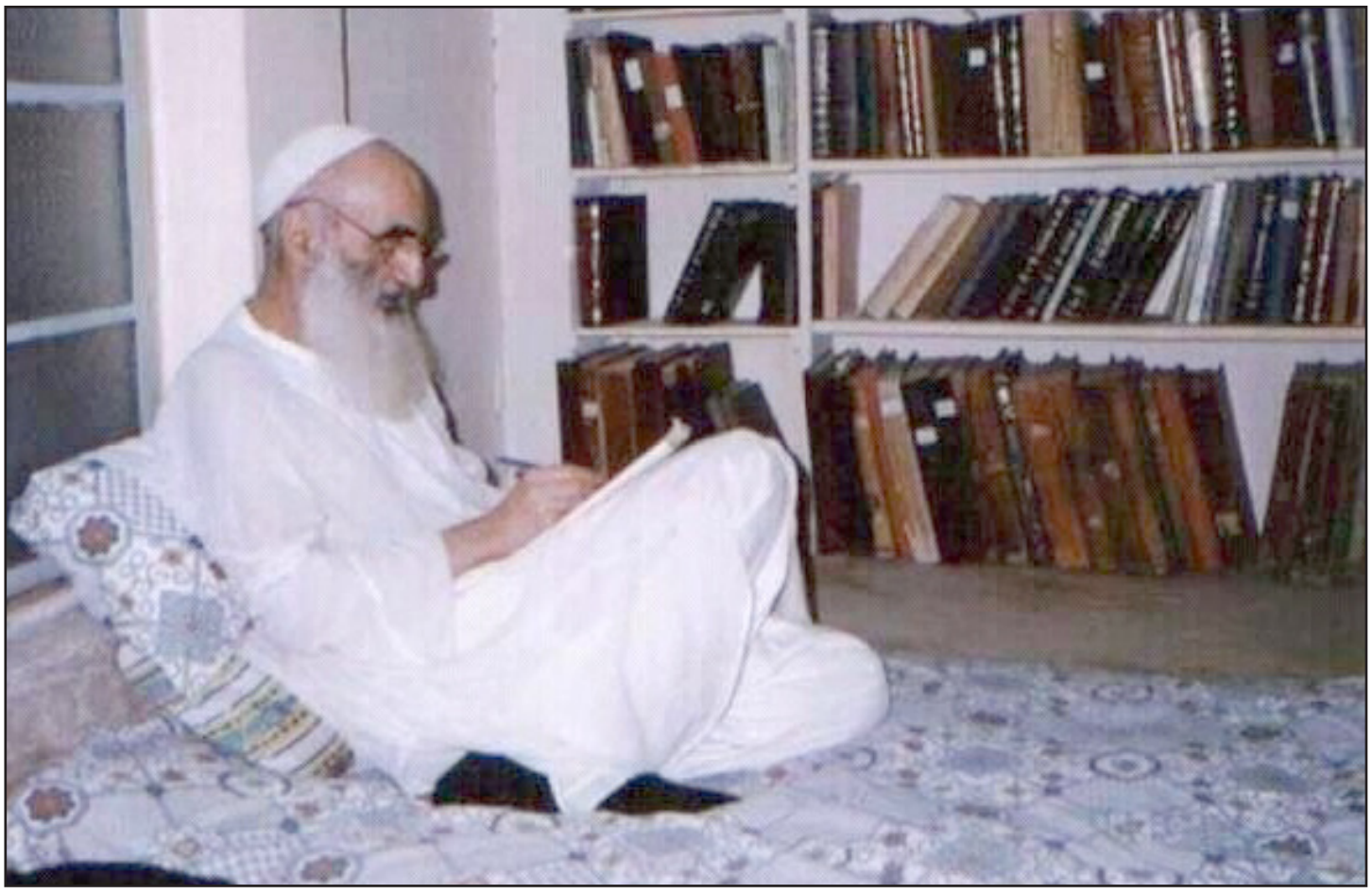

لم يكن قراراً سهلاً ذلك الذي اتخذه اية الله علي السيستاني باغلاق بابه امام كل الطبقة السياسية العراقية. لكن رسائل هذا القرار تتجاوز الانطباع المضلل الذي يحاول بعضهم الترويج له، عن «زعل» المرجعية على السياسيين، فالمرجعية التي تصدت لحماية العراق في أعتى استحالاته الدامية والمريرة، «لا تزعل» بقدر ما «تقوم» و«تصلح» كما هو جوهر تاريخها.
و«صلف» السياسيين العراقيين مستفز حد «الشبهة» عندما يتناولون «مقاطعة» المرجعية باعتبار انها «حدث عابر» و«زعل احباب»، فالمرجع السيستاني الذي يحمل على كاهله «عبء قراءة التاريخ» بكل «ارتكاباته» لا يتخذ قراراً في لحظة غضب.

أبـواب «السيسـتاني» الموصـدة

رسائل عـن وعـي المسـتقبل

مشرق عباس

قبل ثلاث سنوات، عندما قرر المرجع عدم استقبال اي سياسي مهما كان مرموقاً ومؤثراً وحاكماً او معارضاً، اختصر رسائل بالغة الدلالة تتصل بكل التحولات العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣.

فالرجل، من على بساط الزهد في مكتبه العتيق في شارع الرسول وفي ظلال جدار الامام علي بن ابي طالب يعيد تصحيح مجرى العملية السياسية، فلم يكن دعم السيستاني لعراق ديمقراطي متعدد ومتنوع وناهض، يعني في اي مرحلة دعماً خاصاً لطائفة، وان كانت طائفته او حزب وان حاول بعض المتسلقين الالتصاق بجداره وتشويه مقاصده.

محنة انتخابات عام ٢٠٠٥ أسست لمنطلقات جديدة في مسيرة العملية السياسية، في ما يتعلق بمفاهيم التداول السلمي للسلطة وترسيخ قيم المواطنة وتكريس الدستور وحكم الشعب، لكنها مع ذلك قادت الى انحراف خطير في الية فهم السياسيين لموقف المرجعية وبالتالي تعاطيهم مع هذا الموقف.

وليس من الصعب تذكر الكم الكبير من المحاولات السياسية لـ «توريط» المرجعية عبر الايحاء المكلف بانها تدعم هذا السياسي وذلك الطرف، وربما علينا ألا ننسى ابداً، الاستعراضات «البهلوانية» التي نفذتها مجموعة كبيرة من السياسيين امام باب السيستاني تباعاً وبلا حياء احياناً، بغرض تحويله (الباب) الى منصة «انتخابية» يلمح فيها السياسي ضمناً وربما علناً انه قد حصل على «الدعم» و«المباركة»!

ومن الضروري ايضاً في معرض البحث في كل الخلفيات التي قادت الى قرار «اغلاق الباب» تذكر الجهد الذي بذلته المرجعية ابان انتخابات المحافظات ٢٠٠٩ والانتخابات العامة ٢٠١٠ للنأي بنفسها عن ايحاءات الدعم التي استمرت الاحزاب والسياسيين افراداً وجماعات في محاولة اثباتها وترويجها واستخدامها دعائياً.

ابعد من كل ذلك، فان المرجعية كانت تخوض ومازالت معركة مصير مع من يحاول الضرب في صميم مشروعها الفكري والروحي القائم على «العلوية» في تلك العلاقة المأزومة تاريخياً بين «الحاكم» و«المحكوم» على المستوى السياسي.

ان بناء الدولة العراقية من بين انقاض الخراب والحروب والتهشم الاجتماعي كانت مسؤولية لم تتردد المرجعية في التصدي لها، عبر مواقف حكيمة حمت النسيج العراقي ووفرت اجواء البناء بدل الهدم.

لكن البيئة الصالحة للعيش والتعايش التي كان للمرجعية دور مركزي في محاولة تأسيسها عراقياً كقضية كبرى ومصيرية، سرعان ما تسربت اليها تداخلات حاولت وتحاول بطرق «مرتجلة» احياناً اعادة صوغ تلك العلاقة الحساسة والدقيقة «عراقياً» بين السلطان الديني والسلطة الوضعية لصالح الدمج القسري بينهما تحت اوصاف مختلفة.

ويجدر التذكير في هذا الصدد ان «الانعزالية» كانت من بين الاوصاف التي سيقت سياسياً في محاولة تبرير ضرب تلك العلاقة الحساسة او التأسيس لواقع ديني مستورد.

والحقيقة ان المرجعية التي اغلقتها بوجه السياسيين فتحت المزيد من الابواب امام عامة الناس، بل ان حضورها في صميم المشهد الاجتماعي العراقي بمختلف تنويعاته الدينية والمذهبية والقومية وباحداثه وحراكاته كان فاعلاً ومؤثراً وتنويرياً، ما يدحض فرية «الانعزالية» تلك.

ليس علينا المغالاة في التأويل عبر افراض ان المرجعية عبر استراتيجية اغلاق الابواب تحاول حماية نفسها من اقتحام السياسيين المعبأين بنظريات فكرية وفلسفية مغايرة عن علاقة السلطة بالدين، والحال نفسه ينطبق على المعلومات المقلقة عن محاولات تتم بطرق مختلفة على يد رجال دين يمثلون نظرية ولاية الفقيه.

لكن الرسائل التي حملها «الاغلاق» كانت اكثر وعياً والتصاقاً بالظرف العراقي: فالوفاق والتعايش الاجتماعي باعتباره هدفاً اساسياً، تعرض ويتعرض لانتكاسات بالغة الخطورة، ويكفي القول في هذا الصدد ان مفهوم التعايش والتكامل بين المكونات في ظل التجربة العراقية الحديثة حين يتصدر طروحات وتوجيهات السيد السيستاني، فإنه يعكس تلك القراءة الواعية المسؤولة للتاريخ وللمستقبل وتلك الاطلالة البانورامية على واقع لا يحتمل ارتكابات جديدة، في مقابل ان مفهوم التعايش نفسه يتم استخدامه في الاوساط السياسية من المداخل الضيقة للصراع السياسي وتكريس المصالح والتلويح والمساومات.

والاطلالة الشاهقة نفسها للمرجعية لا تسمح بهذا الكم الهائل من الفساد الذي رافق مشروع بناء الدولة، فالمجتمع السياسي «ابتلع» وعوده العريضة للجماعة الاجتماعية، بل وزاد من انتكاسات وانكسارات تلك الجماعة بدلاً من معالجتها، والمرجعية من موقعها المسؤول اصطفت منسجمة مع تراثها الى جانب حقوق الشعب ومطالباته.

ان الاستحقاق الاساسي الذي رافق التأسيس للتجربة العراقية ما بعد انهيار النظام الشمولي، يتعلق بقدرة القوى التي عارضت النظام السابق على بناء تجربة مغايرة لا تطالها شكوك عودة الشمولية والاستئثار والدكتاتورية، فنجاح تلك التجربة كان ليؤسس واقعاً مرئياً ومعاشاً، وان على القوى السياسية التنبه لحقيقة انها لا تجازف اليوم فقط بمستقبلها السياسي عندما ترهن البلد لفوضى الخيارات، وانما تضع البلاد نفسها على حافة الهاوية، وتلك نتيجة لا يجدر ان تحصل في زمن يعيش فيه السيستاني.

ان من يطالب اليوم السيستاني بالتدخل في الأزمات السياسية المتواصلة، ومن يراسله لهذا الغرض او يلمح الى ان المرجعية عبر اغلاق بابها تمنح الوسط السياسي المزيد من الحرية لابتلاع التجربة برمتها، هو نفسه في الحقيقة الذي كان قد وجه انتقادات علنية او ضمنية لتكالب السياسيين على بابه، وتلك مفارقة تعكس استمرار الاضطراب في فهم مرجعية النجف ودورها السياسي حتى لدى بعض المثقفين.

وبرغم ان الشيخ عبد المهدي الكربلائي كان قد فسر قرار «اغلاق الباب» بان السياسيين لم يكونوا يستمعون الى المرجع «استماع تطبيق» فأن رسائل السيستاني وصلت الى السياسيين ومنتقديهم من الوسط الثقافي والاعلامي والشعبي على حد سواء.

فاذا كان قرار «الاغلاق» يؤسس لمستقبل، فهو يعكس محاولة المرجعية الدينية تحديد مفردات تدخلها السياسي في القضايا الكبرى والمصيرية لا التفاصيل والجزئيات كمنهج تطبيقي لا نظري، وتلك وحدها رسالة حرية بأن تتم قراءتها بدقة قبل ان نندفع في تحديد متى يجدر بالمرجعية ان تتدخل وهذه مهمة ليس لاحد الاقتراب منها او توصيفها غير المرجعية نفسها.

ان الديمقراطية الرصينة تترسخ وتعالج نفسها بالمران والتجارب والتعلم من تلك التجارب، وهو حراك تتصدى له الشعوب في الدرجة الاولى، والمرجعية القادرة حتماً على تمييز الصالح من الطالح، تركت على خلفية رؤية استشرافية، للشعب خياراته واختباراته لتنمو في وعيه مَلَكة التمييز.

والخلاصة ان الوقت مازال مبكراً لاعادة قراءة نظرية «اغلاق الباب» في سياقها التاريخي، لتكون منهج اصلاح فريد يتوجه في جوهره الى الشعوب قبل السياسيين.

الجائـزة خدمـة الإسـلام لا نوبل فقط

قبل أسابيع عدة، رشح الكاتب الأميركي المعروف توماس فريدمان الزعيم الشيعي آية الله السيستاني لجائزة نوبل، وذلك لدوره في دعم إجراء أول انتخابات حرة في العراق، ووقوفه بحزم ضد الداعين الى تأجيلها. إنني اثني على دعوة فريدمان، بل أرشح السيستاني لأعرق جائزة في بلادي، وهي جائزة داعية التضامن الإسلامي، المغفور له الملك فيصل رحمه الله لخدمة الإسلام.

أما مسوغاتي فهي غير تلك التي لدى فريدمان وغيره، وأعتقد أنها أدعى وأهم، وهي سعيه الحثيث لمنع وقوع حرب أهلية بين الشيعة والسنة في العراق، بإلحاحه على اتباعه من العراقيين الشيعة باللجوء إلى الحكمة والصبر على أذى الغلاة المنسوبين إلى السنة والسلف، الذين لم يخفوا يوما نيتهم الزج بالعراق وأهله في أتون حرب أهلية طاحنة لا تبقي ولا تذر، ولا يخرج منها منتصر، ورفضه الحاسم الانتصار لهوى النفس والرغبة في الانتقام.

جمال خاشقجي

اعلم أن دعوتي هـذه ستثير غضب وتعجب كثير من القراء، ذلك أننا في حالة استقطاب طائفي، بعدما جررنا في غفلة، إلى مستنقع كراهيـة ضـد الشيعـة، بفضل ثقافـة غريبة طارئـة تسربت إلى إسلامنا السمح. وتفوح رائحـة هـذه الكراهيـة صريحـة مـن وراء أسماء مستعارة في كثير من مواقع الحوار العربية علـى الإنترنت، وتحديـدا للأسف تلـك المحسوبة علـى الإسـلام. أو تتسرب هذه الكراهية ضمنا في مقالات وتعليقات في بعض الصحف والفضائيات، عندما لا يتـورع كاتب أو معلق عـن قذف جمل من نوع «إن الشيعة متحالفون مع الاحتلال، وكأن التاريخ يعيد نفسه» أو «ها هو ابن العلقمي يطل علينا برأسه من جديد».

يجـب أن نعـترف أن قدرا مـن التعصب ضـد الشيعـة قـد استقـر في نفوسنـا وعقولنـا. وخليـط مـن القصـص المتخيلة، ونظريات المؤامرة، وروايات مزعومة نلوكها ونكررها في مجالسنا، وكأن الشيعة قـد أتوا من كوكب آخر، وليسـوا مواطنـين يجاورونـا الحي أو المدينة.

لا بـد أن نزيـل هـذه السـتر الحاجبة في ما بيننـا، ولا اعتقـد أن هناك أفضـل من علماء الديـن للقيـام بهـذه المهمـة. فلا أحـد يدعو إلى إلغـاء حالـة الاخـتلاف العقـدي بـين السنـة والشيعـة، وإنما المطلـوب هو إلغاء حالة الاستعداء والتكفـير والكراهية، التي صنعـت مـن حولنا بيئـة مناسبـة ترعرعت فيها أشواك الكراهية التي نراها في العراق، وتحديدا في أشـلاء شباب أحداث، اعتقدوا أن تفجـير أنفسهـم وسط جمع مـن الشيعة سيكون شفيعا لهم إلى الجنة.

لابد مـن قوانين تجرم فعل صناع الكراهية، حتى بالرأي والقول والفتوى. فالمجتمعات الصحيحة لا تقوم بتجزئة أطرافها بالتنابذ، وإنمـا تكـون مجتمعات واحـدة متسامحة، حظ الجميع فيهـا متساو مع ما يبذلون من جهـد وعمـل، وطن يستظـل الـكل بسمائه الواحدة وحكومته الوطنية العادلة.

إن هـذه المواقـع على الإنترنـت التي بات لها الباع الأطول في نشـر ثقافة الكراهية ضـد الشيعـة ليسـت مجهولـة الهويـة، وأصحابها معروفون ويجب أن يتحملوا مسؤولية فعلهم، مثلما يتحملها رئيس تحرير صحيفـة مطبوعـة. فالمسألـة ليسـت مجرد رأي وفضفضة، وإنمـا أمن وطن ومستقبل أمة، بحيـث لا تحتمل التجاهل واللامبالاة.

ومثلمـا يجـب أن يحاسـب الشيعـي الـذي يمـزق وحـدة المسلمـين بتعرضـه لثوابـت الأمـة، يجـب أن يحاسب غـيره الذي يمزق الأمة نفسها.

إنها حالة تشبه «العداء للسامية» التي نجح اليهـود حول العـالم في محاصرتهـا بعدما زجـت بهـم في المحرقـة النازيـة، بـل إنهـم تجاوزوا الحد في ذلـك، واستغلوها ليرهبوا كل مـن ينتقد فعلهـم، بما في ذلـك احتلالهم أرض الغير، وظلمهم الشعب الفلسطيني.

يجـب أن نعـترف أن هناك ما يمكـن وصفه بـ«حالـة عـداء للشيعـة» تـؤدي إلى الكراهيـة والطـرد والإقصـاء، بـل وحتـى القتـل، وما خبـر تفجـير مساجدهـم وقتل مصليهـم في باكستـان ببعيـد، فـردوا على الجريمة بجريمة في حـق مواطنيهم السنة هناك. ثم انتقلت هذه الحالة، وبشكل ابشع، إلى العراق، فكان آخرها اختطاف وقتل ٥٠ شيعيـا، ألقـي بهم علـى ضفاف دجلـة. لكن في العـراق كان هنـاك من منـع رد الكراهية بكراهيـة مماثلـة، والـدم بـدم مثلـه، إنـه السيستـاني. أفـلا يستحـق إذن تكريماً من أهل العقل والحكمة؟

ألم يلاحـظ أحد أن شيعة العـراق لا يردون علـى القتـل بمثلـه، رغـم أن المتفجـرات تمـلأ العـراق، وتقنيـة السيـارات المفخخة أسهل علينا من صنع طائرات الايرباص العملاقـة. ومسـخ العقـل، صنعتنـا، يجيدهـا الشيعـي المتعصب مثلما حذق فيها السني المتعصب أيضاً.

بل إن الشيعي جربهـا ومارسها، وغرق في فتنتهـا في زمـن الحـرب العراقيـة–الإيرانية، عندمـا كان آيات الله يباركون الانتحاريين، ويعلقون في رقابهم مفاتيح بلاستيكيـة، قالوا لهم إنها دليلهم إلى جنة ونعيم وحور عين! فمثلما يستطيع الجهادي المتحالف مـع البعثي وضـع سيارة مفخخة أمام مسجـد للشيعة، يستطيـع الشيعي أن يفعل الأمر نفسه أمام مسجد للسنة في يوم جمعـة أراده اللـه لجمع المؤمنـين، فجعلوه يوما للقتل والتفريق. ومثلما يستطيع الأول جز الرقـاب، فإن الثـاني قادر علـى أن يجز مزيـدا منها. لكنهم لو فعلـوا لدخلوا جميعا في دائـرة دم حمراء قانية، لا يخرجون منها أبـدا، فما أكـثر الرقـاب البريئـة والمساجد والمتفجرات! لكن الشيعي لم يفعل ذلك.

هـل لاحظتـم هـذا يـا علماءنـا وقادتنـا؟ وبالتـالي، ألا يستحـق علمـاء الشيعـة في العـراق مبادرة مـن علماء السنـة تـرد علـى حكمتهم بحكمـة مماثلـة، وتقـول لهـم أحسنتـم، نؤيدكم في فعلكم، ونشجب معكم فعل هؤلاء الذين نسبوا أنفسهم إلى أهـل السنـة والجماعة والسلـف الصالـح ظلمـا وبهتانا؟ لو فعلوا ذلك فإنهم ينصـرون أولا إخوانهـم من سنة العراق، الذين اختطفت قضيتهم، وحرمـوا من حقهم التاريخـي عندمـا زيـن لهـم أكـثر من شيطـان أن يقاطعوا الانتخابات، فضيعوا فرصتهم الطبيعيـة أن تكـون لهـم كلمة في صنع دسـتور وطنهم من خلال الجمعية الوطنيـة الحاليـة. وإن بقي لهـم دور فيها، فإنهـم يحصلـون عليـه تفضـلا وتكرما من إخوانهم الشيعة والأكراد.

مـاذا لـو قـام وفـد يضـم مفتـي المملكـة العربيـة السعودية وشيـخ الأزهر والشيخ القرضـاوي، وغيرهـم مـن علمـاء الأمـة، بزيـارة للسيستاني في بيتـه المتواضع في النجـف، فشدوا علـى يده وباركـوا جهده، ودعـوا مـن هنـاك إلى وحـدة العراقيـين، واستنكروا الجرائم التـي تتم ضد المواطن والشرطـي ورجـل الدولـة العراقـي، مـن قبـل مـن لا يستحقـون سـوى اسمهـم الحقيقي «المكفراتيـة»؟ سيصفعون جمعيهم وقتهـا أولئـك الغـلاة، في صفنـا وصفهم، وسيحوزون جميعـا جائزة اكبر من جائزة نوبـل، وهـي جائـزة العبودية لـرب رحيم غفـور، وسيحولوننـا جميعـا إلى مسلمين وكفى.

«الغد» الأردنية
٢٠٠٥/٥/٢

أخذت خطبة رجل الدين السعودي الشاب محمد العريفي حيزاً كبيراً في الإعلام، ولولا الأوضاع السياسية الحرجة والطائفية الأحرج ما عبرت كلمات ذلك الشاب حيطان مسجده. وما سمعتْه من على لسانه كان اجتراراً لخلاف غابر، عجز عن حله الأولون والآخرون، وتثبيتاً لمبدأ الفرقة الناجية، وحيازة الإسلام والإيمان لبضعة ألوف أو ملايين من دون غيرهم من بني البشر. تلك خلافات تفرعت عن قضية الإمامة، وهي سياسية صرفة، «كثر فيها القيل والقال...» (رسائل إخوان الصفا)، و«ما سُلّ سيف في الإسلام...» إلا عليها (الملل والنِّحل).

سعوديون انتصروا للسيستاني

رشيد الخيون

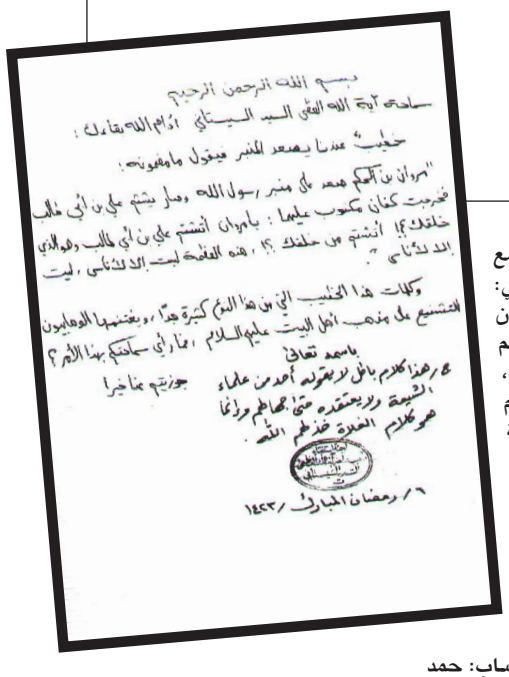

بسم الله الرحمن الرحيم
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني أدام الله بقاءك:
خطيب عدنا يصعد للمنبر فيقول ما مفهومه:
"مروان بن الحكم معد على منبر رسول الله وعلى يشتم علي بن أبي طالب فخرجت كنان مكتوب عليها: يا مروان أتشتم علي بن أبي طالب وهو الذي خلقك؟! أتشتم من خلقك؟! وهذه الفاطمة بنت الله تناغي وليت الله تناغي".
وكلمات هذا الخطيب التي بين هذا الملح كثيرة جداً، وبغضها الوهابيون المتشيع على مذهب أهل البيت عليهم السلام، فما رأي سماحتكم بهذا الأمر؟
جوزيتم خيراً
باسمه تعالى
هذا كلام باطل لا يعتقده أحد من علماء الشيعة ورجعتقده منهم جاهل ولا عبرة بكلام العترة خذلهم الله.
٦/ رمضان المبارك/ ١٤٣٢

كذلك كان ضيق الشعراء بالخلاف حولها، قال ابن الحجّاج (ت ٣٩١ هـ): «مرّ بي يوم جمعة شيخان... علوي وآخر عثماني... قال هذا بعد النّبي عليّ... ودعا منصفاً إلى البرهان... قال هذا: بعد النّبي أبو بكر... وجاءا لي يستفتيانني...». وسمعتُ لوعة أحد النّجفيين من هذا الخلاف، ومما يبني عليه، وهو من أسرة معروفة، وأثبتُ القصة في كتاب «المشروطة والمستبدة». قال: «يا رب العباد، إن أردتها لأبي بكر، لقلت صراحة إنها له! وإن أردتها لعلي لقلت له! لكفيتنا يا ربّ شر الفرقة...».

ولدرء الطائفية رفَع علماء كبار، من المذهبين، رايات المودة والتراحم، وتقربوا وقاربوا الأتباع، ومن هؤلاء الدريين: شيخ الأزهر الإمام محمد شلتوت (ت ١٩٦٣)، ومرجع الشيعة السيد حسين البروجردي (ت ١٩٦١)، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (ت ١٩٥٤). وكان من نتائج ذلك أن أفتى شلتوت بصحة التعبد بالمذهب الإمامي، في ١٧ ربيع الأول ١٣٧٨ (الوحدة الإسلامية). وأمامي صورة طبق الأصل لتلك الفتوى، وموشاة بإمضاء الشيخ، والتي يصر مَنْ في قلبه غلٌ على نفيها!

ومن نتائج التقارب أن شهد كاشف الغطاء، عام ١٩٣١، «المؤتمر الإسلامي» المنعقد في القدس، لنصرة فلسطين، ويومها أجمع مئة وخمسون عالماً مسلماً، من مختلف المذاهب والبلدان، وباقتراح من مفتي القدس أمين الحسيني (ت ١٩٧٤)، أن يؤمهم كاشف الغطاء في الصلاة، وكان عدد المصلين خمسين ألفاً (كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي). وقد أرسل الشيخ يديه وضم المصلون أيديهم إلى الصدور. ومن قبل حدث تفاهم بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت ١٧٩٢) والشيخ كاشف الغطاء الكبير (ت ١٨١٢)، وكانت كربلاء والنّجف تُغزيان من قِبل الإخوان النجديين.

جاء في تاريخ أسرة آل كاشف الغطاء: «التجأ (كاشف الغطاء) إلى تدارك الأمر من زعيمهم الأول، لما أخبر به من عقله ووفور معرفته، فجعل يكاتبه على البعد، ويطلب منه الأمان بأنواع اللطائف والحيل، حتى سمح له بذلك، وأمر جنده بأن يكفوا شرهم عن النّجف ففعلوا، فلم تأت غارة للنّجف مدة بقاء محمد الوهابي على قيد الحياة» (العبقات العنبرية). أريد القول إن التفاهم ممكن حتى في أحلك الظروف.

كانت خطبة العريفي مؤججة لافتراس الآخر، وفيها حماسة الشباب ومراهقة العلم، ووصف فيها السيد علي السيستاني، بالمشين من الكلام، بينما كان لعباءته الفضل في صد الفتنة الكبرى، فهو لم يرد على قسوة أبي مصعب الزرقاوي (قتل ٢٠٠٦) إلا بالحكمة. فعندما استفتاه جماعة حول تصريحات الزرقاوي القاضية بقتل الشيعة، جاء جوابه: العمل على ضبط النّفس، والحذر من الفتنة (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني).

وإن ذهب العريفي إلى ما ذهب، فالأمل في العقول النيرة لتجاوز نفق الطائفية المظلم. لم تمنع الصحافة السعودية ردود المثقفين السعوديين، وإعطاء السيستاني حقه، فلما دعا توماس فريدمان في جريدة «الشرق الأوسط» (٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٥) إلى منحه جائزة «نوبل»، زاد جمال خاشقجي (رئيس تحرير «الوطن» السعودية) بالدعوة إلى منحه «جائزة خدمة الإسلام وليس نوبل فقط». قال: «أما مسوغاتي فهي سعيه الحثيث لمنع وقوع حرب أهلية بين الشيعة والسُنّة في العراق» («الغد» الأردنية، ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٥).

ومن جانبه كتب تركي الدخيل في جريدة «الوطن» السعودية (١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠): «والشيعة سعوديون أيضاً»، فقال: «هناك فرق بين الواقع الطائفي الذي تمر به المنطقة، وبين الاستسلام للطائفية والدخول في ماكينتها المؤذية. فكوني من السُنّة لا يعني أنني أصطف ضد سعودي آخر هو شريكي في المواطنة»، فالدخيل يعلم أن سعوديين يقلدون المرجع الساكن النّجف. وكتب عبد الرحمن الراشد في «الشرق الأوسط» (٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠): «العريفي واحد من ألف من الوعاظ، الذين انخرطوا في التراشق الطائفي... لا يفهمون السياسة ويصدقون ما يسمعون من الخزعبلات».

واستهلت سمر المقرن في «العرب» القطرية (١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠): «لا يشرفني ولا يسرني ما فعله العريفي». وللكاتب محمود بن علي المحمود في جريدة «الرياض» السعودية الرسمية، التي يرأس تحريرها الصحافي العتيق والمتنور تركي السديري (٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) وقفة مع خطاب العريفي: «التكفيريون الطائفيون لا يهمهم الوطن حقيقة، بل كل ما يهمهم التمكين للتقليدية التكفيرية التي يعتنقونها. حقيقة، لا يهمهم الوطن». هذا ولكتاب سعوديين آخرين وقفات مع الشيخ الشاب: حمد الماجد وخالد المشوح في «الشرق الأوسط» و«الوطن» السعوديتين، ولكتاب من أهل السُنّة من الخليجيين، مقالاتهم في هذا الصدد، مثل الدكتور عبد الحميد الأنصاري في «الوطن» القطرية مثلاً.

وإن ذكرنا أهل تلك الأقلام ليس لنا إغفال شيخ من الوزن الثقيل، مثل عبد المحسن العبيكان، مستشار في الديوان الملكي السعودي، حيث قال: «الرأي الذي خرج به العريفي مرفوض تماماً» (العربية نت).

تبقى الملاحظة، أن العريفي، حسب ما يصفه السعوديون، ما يزال أمامه مشاوار الشهرة الفعلية في الفقه طويلاً، ولولا الاهتمام بكلماته ما أخذ صداها هذا الحيز من الجدل، فهو لم يرق إلى اهتمام رئاسة حكومة، ولا تُهد العلاقات بين دول بسببه، ولا كلماته هي الفصل حتى تحشد لشجبها المسيرات، فمثله ليقول، ويبقى الكبار كباراً مثل عمرو بن عبيد (ت ١٤٤ هـ) شيخ المعتزلة الذي قيل له: «وقع فيك اليوم أيوب السجستاني حتى رحمناك! قال: إياه فارحموا» (العقد الفريد).

أقول: لابد من ترشيد الخطاب الديني، ومراعاة ما يبث عبره من محبطات، إلا أن الأمل بالأماثل من العلماء الذين ذكرت، والمثقفين الذين استشهدتُ. وأحسب أن المجتهد محمد سعيد الحبوبي (قتل ١٩١٥)، قد تجاوز نهايات الجغرافيا وخلافات العقائد عندما قال: «بلادك نجد والمحبُ عراقي.. فغير التمني لا يكونُ تلاقي» (الديوان)، وأرى المستقبل، خارج هيمنة الطائفيين، كما نَعم في خياله الشاعر الفقيه.

صحيفة «الاتحاد» الإماراتية

السيستاني.. تسع سنوات من إطفاء الحرائق

كيف يمكن تقييم دور المرجعية الدينية في النجف الاشرف في درء مخاطر كانت كفيلة بوأد العملية السياسية في العراق بعد تسع سنوات مليئة بالتحديات؟ الجواب يتطلب قراءة في مواقف السيد علي السيستاني منذ عام ٢٠٠٣ عام التغيير.

يعتقد فريق واسع من السياسيين والمتخصصين ان للمرجع الديني السيد علي السيستاني دوراً حاسماً في ما حققه النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إثر الانهيار الذي أصاب البلد. ويرى هؤلاء ان مرجعية السيستاني تمكنت الى حد كبير من اداء الدور المناط بها من دون الانزلاق الى الخلط بين المؤسستين الدينية والسياسية.

بغداد – ربيع نادر

وفي مراجعة رحلة السنوات التسع يقول النائب حبيب الطرفي: ان المرجعية العليا في النجف الاشرف كان لها دور واضح واساسي في تشكيل العملية السياسية الموجودة حاليا بعد تدخل السيد السيستاني بالدعوة الى اجراء انتخابات واجراء استفتاء شعبي على الدستور. يضيف الطرفي: مرجعية النجف الاشرف هي صمام الامان للعملية السياسية، باعتراف الجميع. فالطيف السياسي العراقي الذي يتكون بشكل رئيس من شيعي وسني وكردي ومكونات أخرى، لم يجمع على شيءٍ الا إجماعه على أن للمرجعية في النجف دوراً في تقريب وجهات النظر، ومنع الانهيارات.

والنائب عن الائتلاف الوطني العراقي يعتقد ايضا ان الموقف الشجاع الذي ظهر عليه السيد السيستاني بعد التفجيرات التي استهدفت الامامين العسكريين خففت من حدة النزاع الطائفي وأسهمت في وأد الفتنة الطائفية والجميع يعرف ماذا كان يقصد من تلك التفجيرات.

يزيد الطرفي: الأمر السياسي لا يعني المرجعية لكن الظرف الخاص بالعراق حتم عليها التدخل وابداء النصح. والآن بعدما اشتد عود العملية السياسية اصبح السياسيون هم المعنيون بشكل مباشر بادارة امور البلاد، وبالتالي فان دور المرجعية اليوم ليس كدورها في السابق، فهي تحتفظ بدور المستشار وتنأى بنفسها عن التدخل المباشر، لكنها ما زالت تمثل صمام امان.

ومعروف ان السيستاني قام بأول ظهور سياسي له في مرحلة ما بعد النظام السابق في ٢٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣، عندما اصدر مكتبه بيانا طالب بانتخابات عامة فورية، وأكد ان كل عراقي رجلاً أو امرأة يجب عليه ان يصوت لممثليه الرسميين للجمعية الدستورية، بالاضافة الى تأكيده على ضرورة اجراء استفتاء وطني عام على دستور يوضع من قبل هيئة عراقية متخصصة.

ويؤكد كثيرون انه الى جانب هذه المساهمة الفاعلة في وضع الاساس الاول للنظام الجديد، أسهم السيستاني بشكل كبير في تخفيف حدة التوتر الطائفي الذي رافق عملية التحول الى الديمقراطية التي يعيشها العراق، عندما ركز على مواجهة الخطاب المتطرف بآخر معتدل، سواء من خلال بيانات مباشرة او خطب وكلائه في المدن العراقية.

ودور السيد السيستاني في دعم العملية السياسية ومواجهة التوتر الطائفي اتخذ وجهاً آخر تمثل في الحديث المستمر عن المعاناة العراقية وعلى المستويات المختلفة.

ويعتقد احمد الصحن، وهو استاذ في الاتصال الاقناعي في كلية الاداب في الجامعة المستنصرية، أن الدور الاهم الذي جعل مرجعية السيد السيستاني تحظى بمكانة كبيرة يمكن النظر اليها من ثلاثة جوانب: اولها العنف الطائفي الذي احتل مساحة كبيرة في المشهد العراقي بين اعوام ألفين وخمسة والفين وثمانية، حيث كان دور السيستاني دورا مهدئا لبعض الدعوات الشيعية المطالبة بالتصعيد، الأمر اعترف به الجميع بمن فيهم السنة. اما الجانب الثاني فيمكن النظر اليه من زاوية مساعي السيستاني لتوحيد الصف السياسي الشيعي الذي يعاني انقساما كبيرا ازاء بعض القضايا. ولعل الجانب الثالث، وهو الأهم من وجهة نظري هو تركيز خطاب السيد السيستاني على المعاناة العراقية وعلى جميع المستويات الامنية والخدماتية وحتى السياسية وذلك يظهر للعيان من خلال خطب الجمعة في كربلاء المقدسة التي يتناوب على القائها اثنان من كبار معتمديه.

ويضيف الصحن: لعلنا لم نأت بجديد إذا قلنا ان مرجعية السيد السيستاني لعبت دورا كبيرا في الحياة السياسية بعد العام ألفين وثلاثة، لكننا نود التركيز على جانب اساسي في محاولة لمقاربة هذا الدور. فمعلوم ان مرجعية السيد السيستاني تندرج ضمن ما يعرف «بالمرجعيات التقليدية» التي تتبنى خطا دعويا إرشاديا مختلفا عن الدور الذي تمارسه المرجعيات القائلة بولاية الفقيه التي تختلف الى حد كبير مع «مدرسة السيد الخوئي التي ينتمي اليها السيستاني».

من هذا المنطلق يمكن القول ان المرجع السيد السيستاني وجد نفسه ملزماً بهذا الدور السياسي، الأمر الذي يمكن النظر اليه من جوانب متعددة. فالطائفة الشيعية في العراق وجدت نفسها بعد فترة وجيزة من سقوط النظام البائد في وضع يحتم عليها التصدي الى الحكم، والاحزاب الشيعية في البداية، لم تكن قادرة على التواصل مع القواعد الشيعية لأن الهياكل التنظيمية الرئيسة لهذه الاحزاب كانت قد انشئت في الخارج لأسباب معروفة للجميع.

هذان الاعتباران، يقول الصحن «جعلا الاحزاب السياسية تتحرك بقوة لاقناع المرجعية باعلان مواقف سياسية، وقد بدا ذلك جليا في الاستفتاء على الدستور».

فلسفة الاصلاح

وظاهرة السيستاني في المشهد العراقي فسرت الى حد بعيد كيف يتمكن رجال دين من اصلاح مجالات الدين والسياسة معا بوسائل متوافقة ومتكاملة؟. في هذا الاطار يقول المتخصص في الشأن العراقي ماجد الحسني إن مراجعة دور السيستاني في العراق تكشف عن رسائل متعددة، منها أن رجال الدين الهادئين يمكن ان يبقوا بعيدين عن السياسة، في الوقت الذي يتأكدون، بأن المبادئ الاسلامية تحترم في الحياة العامة، كما أنهم لا يريدون المشاركة في الحكم ولا يفترضون رقابة عليا على الحكومة. ويمكن أن يبقوا الفترات طوال بعيدا عن القضايا السياسية. لكن أثناء فترات الانحطاط والفساد السياسي ووقوع ظلم خطير او احتلال أجنبي، يمكن أن يكونوا أكثر فعالية في السياسة، عن طريق تقديم النصح والإرشاد، وحتى عن طريق الدعوة الى إقامة القانون المقدس في الحياة العامة.

ويسجل فريق من العارفين نقطتين مهمتين في اسهامات السيستاني في دمقرطة العراق:

الاولى الترويج لثقافة الديمقراطية السياسية: منذ صيف ٢٠٠٣ دافع السيستاني بثبات عن المؤسسات الانتخابية وتشكيل الأحزاب السياسية، وأطلق دعوات مستمرة تشجع على المساهمة النشطة في بناء الوطن.

الثانية مجتمع الحوزة المدني والحكم المحلي: يتألف مجتمع الحوزة المدني للسيستاني من كيان يضم منظمات دينية غير حكومية تعمل بالنيابة عن المرجعية، وتتفاعل مع بعضها البعض كجمعية كبيرة ومستقلة عن وصاية الحكومة، لا سيما في المحافظات الجنوبية.

يبقى ان هناك من يعتقد ان مراجعة دور السيد السيستاني تتيح معرفة العلاقة الشخصية الدينية الاكثر تأثيرا في دمقرطة العراق، وتؤكد ان بناء عراق جديد من دون مشاركة أو تدخل اية الله السيستاني ورجال الدين الاخرين على المستوى المحلي لن يكون واقعيا. والأهم من ذلك ان السيستاني ما زال يحتفظ بالمكانة التي تمكنه اليوم من أن يلعب دورا حاسما في عملية التفاوض لربط الجسور بين المتنازعين، وتحقيق تسوية بين الفئات السياسية حول ملفات مصيرية مثل تقاسم السلطة وكيفية ادارة البلاد وإعادة توزيع الثروة النفطية.

امتنع عن مقابلة أي مسؤول أميركي وابتعد عن السياسة زمن صدام ورفض زيارة إيران

في زقاق ضيق يتفرع عن «شارع الرسول»، يسمى بلهجة أهل مدينة النجف «العكّد»، وبلهجة أهل بغداد الدارجة «دربونة»، يعيش في بيت نجفي تقليدي قديم، لا يبعد أكثر من ٥٠٠ متر عن ضريح الإمام علي بن أبي طالب، المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني. باب البيت وواجهته يشبهان واجهة أي بيت نجفي بسيط للغاية. وفي داخل البيت، تكتشف البساطة في أشد أوجهها. فهو لا يختلف في عمارته عن البيت العراقي، الذي يمتد طرازه العمراني إلى بيوت بابل، التي تعود إلى أكثر من خمسة آلاف عام. عندما تجتاز عتبة البيت، تجد نفسك في ممر يطلق عليه «المجاز»، وهي المساحة التي تفصل بين المدخل والغرف الداخلية للبيت، وتهيئ الغريب للمرور إلى الداخل. عند يسار المدخل هناك غرفة صغيرة وبسيطة، تستخدم كمكتب لآية الله علي السيستاني، يعمل فيها عادة مستشاروه الذين يقرأون ويراجعون الرسائل، التي يسأل أصحابها في الغالب عن أمور فقهية وفتاوى. وتعرض هذه الرسائل على السيد المرجع ليجيب عليها، وتختم بخاتمه لتكون نافذة.

معد فياض

أما الغرفة الكبيرة، التي تواجه باب البيت والمجاز، فهي مقر عائلة السيستاني. غرفة واسعة بعض الشيء، مفروشة بالسجاد البسيط. تخلو الغرفة هذه، التي يستقبل فيها السيستاني ضيوفه، من أي أريكة أو كرسي. ويمتد فوق السجاد فرش يتوزع عليه بعض الوسائد. يطلق على هذه الغرفة، وبلهجة أهالي النجف، تسمية «البراني». وتعني هذه الكلمة «خارج البيت»، مع أنها ضمن مساحته. والبراني مستلة من مفردة «برة» أي الخارج، بينما تسمى هذه الغرفة في مناطق مختلفة من العراق بـ«الديوانية»، مأخوذة عن الديوان.

ولكل مرجع من مراجع الشيعة الأربعة في النجف (السيستاني والشيخ اسحق الفياض، والسيد محمد سعيد الحكيم، والشيخ بشير النجفي)، براني خاصة بكل منهم في منزله، يستقبل فيها ضيوفه ومقلديه وتلامذته. وعادة تقع البراني داخل البيت، وتكون منفصلة عن أجزاء المنزل العائلية والاجتماعية، باستثناء المرجع الأعلى الراحل أبو القاسم الخوئي، الذي كانت برانيته خارج البيت، حيث كان يلقي دروسه على تلامذته في مسجد الخضراء الملاصق لسور صحن الإمام علي.

في «البراني» يجلس السيستاني ساعات معلومة. مدة بقائه في هذه الغرفة تعتمد على صحته ونشاطه اليومي. خلال هذه الساعات التي تقسم ما بين الصباح والمساء، يستقبل المرجع ضيوفه الذين يأتون إليه من كل حدب وصوب، سواء للسلام عليه أو لاستشارته أو للحصول على معلومة فقهية أو فتوى.

في هذا البراني يتساوى الجميع، وتتجسد القيم الإسلامية الاجتماعية الحقة، إذ ليس هناك فرق بين غني وفقير، ولا بين عربي وأعجمي، ولا بين وزير وعامل بسيط. الكل يجلس على الفراش نفسه، وتحت السقف نفسه، وعلى المسافة نفسها من موقع آية المرجع. ذلك أن بيت المرجع مفتوح أمام الجميع، وليس من حق حارس البيت أو المرجع أن يمنع أي زائر. وبمجرد أن تطرق الباب ويسألك الحارس، أو المتطوعين في خدمة المرجع عما تريد، تجيبهم بأنك تريد السلام أو تحية المرجع، فيفتح الباب أمامك واسعا من غير أي استفسار أكثر، لا عن اسمك ولا عن مذهبك ولا عن ميولك السياسية. ويكون الشاي ووجبات الطعام جاهزة خاصة للزوار القادمين من مدن بعيدة. وعندما تصل إلى مدينة النجف لزيارة ضريح الإمام علي، ومن ثم تسأل عن بيت السيد السيستاني، فسوف تجد أكثر من شخص ليقودك إلى موقع البيت.

لم يتجاوز السيستاني عتبة هذا البيت منذ عشر سنوات، إلا مرتين. الأولى في أبريل (نيسان) ٢٠٠٣، عندما دخلت القوات الأميركية إلى العراق، واستقر قسم منها عند حدود مدينة النجف. عندما طلب إليه نجله محمد رضا، بنصيحة بقية العلماء، أن يترك بيته بصورة مؤقتة خوفا على حياته من جهة، وكي لا يتعرض لضغوط سياسية من جهة أخرى. وفي المرة الثانية التي ترك فيها بيته، كانت في أغسطس (آب) ٢٠٠٤، عندما اضطر للسفر إلى لندن لإجراء الفحوص الطبية والعلاج. غير أن هذه المرة لم تكن الأولى التي يترك فيها السيستاني مدينة النجف، إذ كان قد غادرها في عام ١٩٦١، عندما عزم على السفر إلى موطنه مشهد، وكان يحتمل استقراره هناك. النجف، مثلما هو معروف عنها كأكبر وأبرز حوزة، تشكل أمنية في ذهن أي رجل دين شيعي وطالب علم وفقيه، لأن يزورها ويتزود من علومها على أيدي علمائها. وهذه المدرسة الدينية تجسد الحديث: «لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى». لهذا ترى أن ما يميز علماءها، هو درجتهم الفقهية والعلمية، وليس جنسيات البلدان التي ينحدرون منها. فالسيستاني إيراني، والشيخ الفياض أصله أفغاني، والشيخ النجفي من أصول باكستانية، باستثناء الحكيم الذي هو عراقي، وإن كان أجداده قد أقاموا في إيران منذ العهد الصفوي.

وفي توجه علماء الدين الشيعة، لا بد من الدراسة في حوزة النجف والنهل من علمها والتلمذة على أيدي أساتذتها وفقهائها وعلمائها، حتى وإن كان قد درس في حوزات أخرى في إيران أو غيرها. وضمن هذا التوجه كان السيد علي السيستاني قد وصل إلى عاصمة العلم، النجف، في عام ١٩٥١ مهاجرا إليها من مدينة قم في إيران. فسكن مدرسة البخارائي العلمية، وحضر بحوث آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، والعلامة الشيخ حسين الحلي في الفقه والأصول ولازمها مدة طويلة. وحضر خلال ذلك أيضا بحوث بعض الأعلام الآخرين منهم الإمام الحكيم والسيد الشاهرودي.

قد يختلف السيستاني عن الكثير من معاصريه، إذ وصل إلى النجف وهو مجتهد وليس طالب علوم دينية في مراحله الابتدائية، أو كما يطلق عليه في عناوين الحوزة العلمية، طالب في المقدمات. وعلي السيستاني الذي ولد في مشهد، شرق إيران، حيث مرقد الإمام الرضا، في ٤ أغسطس (آب) ١٩٣٠، نشأ أصلا في أسرة علمية دينية ملتزمة، وتربى وسط عائلة جل أفرادها من رجال الدين. والده هو السيد محمد باقر، وجده الأدنى هو العالم السيد علي، الذي ترجم له العلامة الشيخ أغا بزرك الطهراني في طبقات أعلام الشيعة.

بعد وفاة الخوئي في عام ١٩٩٢، تصدى السيستاني لشؤون المرجعية وزعامة الحوزة العلمية بإرسال الإجازات، وتوزيع الحقوق، والتدريس على منبر الإمام الخوئي في مسجد الخضراء، وبدأ ينتشر تقليده وبشكل سريع في العراق والخليج ومناطق أخرى، كالهند وأفريقيا وغيرها

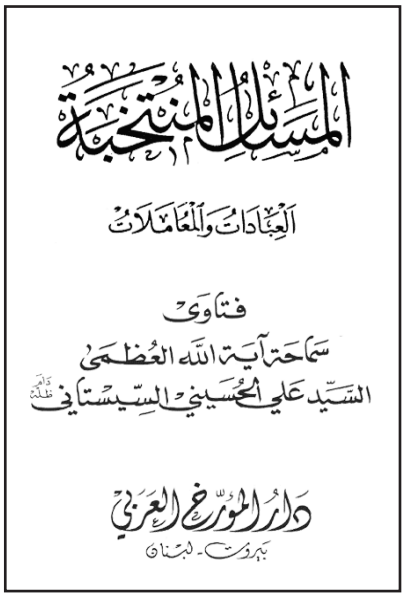

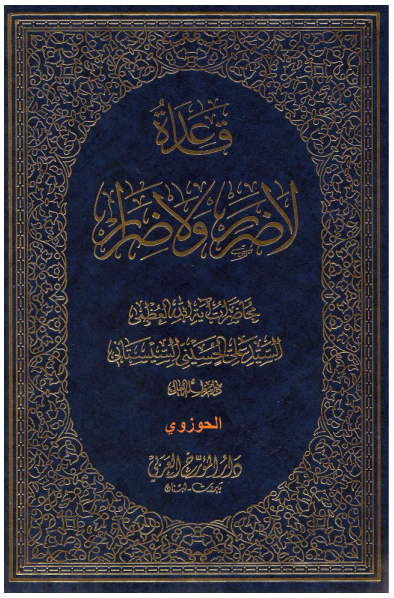

ومثل أي طفل ينشأ في عائلة متدينة تشتغل في العلم والفقه، فإن علي الذي لقب بالسيستاني نسبة إلى سيستان الواقعة إلى الجنوب الغربي من إيران، التي أقامت بها عائلته بعد أن تركت أصفهان، بدأ وهو في الخامسة من العمر بتعلم القرآن الكريم، ثم دخل مدرسة دار التعليم الديني لتعلم القراءة والكتابة ونحوها. وفي عام ١٩٤١، بدأ بتوجيه من والده، قراءة مقدمات العلوم الحوزية، فأتم قراءة جملة من الكتب الأدبية، وحضر في المعارف الإلهية دروس العلامة المرحوم الميرزا مهدي الأصفهاني المتوفى سنة ١٩٤٦. كما حضر بحوث الخارج للمرحوم الميرزا مهدي الآشتياني، والمرحوم الميرزا هاشم القزويني. وفي عام ١٩٤٩، هاجر إلي مدينة قم لإكمال دراسته، فحضر عند العلامتين المعروفين السيد حسين الطباطبائي البروجردي، والسيد محمد الحجة الكوهكمري. وكان حضوره عند الأول في الفقه والأصول، وعند الثاني في الفقه فقط. وفي عام ١٩٥١، هاجر من مدينة قم إلي النجف الأشرف، فسكن مدرسة البخارائي العلمية وحضر بحوث آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، والعلامة الشيخ حسين الحلي في الفقه والأصول، ولازمهما مدة طويلة، وحضر خلال ذلك أيضا بحوث بعض الأعلام الآخرين، منهم الإمام الحكيم والسيد الشاهرودي.

عندما عاد إلي مدينة النجف في أواخر عام ١٩٦١، بدأ بإلقاء محاضراته. وكانت له محاضرات فقهية خلال هذه السنوات، تناولت كتاب القضاء وأبحاث الربا وقاعدة الإلزام وقاعدة التقية وغيرهما من القواعد الفقهية. وبحسب الباحث الإسلامي غانم جواد، فإن السيستاني يعد واحدا من أبرز من يمثل مدرسة الخوئي، الذي جلس على منبر الدرس أكثر من سبعين عاما، وقد تميزت بالاعتدال. وكان السيستاني من أفضل تلامذة المرجع الراحل الخوئي. وهو من جلس على مقعده ليدرس في مسجده الخضراء. يقول جواد لـ«الشرق الأوسط»: إن تلامذة الخوئي، وفي مقدمتهم السيستاني، يتميزون باهتمامهم بالعلم وعدم التدخل في السياسة وعدم إتباعهم منهج ولاية الفقيه، الذي يعطي للإمام الديني حق القيادة السياسية.

ويتحدث جواد الذي عرف بدراساته الإسلامية والفقه الشيعي، عن المرجعية والسياسة، قائلا: «يظهر من قراءة حركة المرجعية الشيعية في النجف، أن نتاج ومفاعيل حركة المرجعية بطرح ما حققته من انجازات في مجال التبليغ الديني والانتشار المحدود، لم تتسم بالديناميكية، ولم تغير في ميزان القوى داخل المحيطات الاجتماعية والسياسية، التي يصل إليها ذراع المرجعية، بل ساهم عزوفها أحيانا عن الشأن العام في تعضيد الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة».

ويضيف أن «التحولات السياسية التي شهدها العراق منذ عقد الخمسينات كانت من الخطورة الجدية لأن تعدل من صيرورة المرجعية لضرورة مواكبة التغييرات شديدة السرعة في العراق عموما، بل كان الرهان قائما على أن انحصار تأثير المرجعية في المجال الفقهي والإرشادي ليس المعبر الحقيقي والواقعي إلى قيادة الأمة، والاحتفاظ بالرصيد الكامل من المقلدين (الأتباع)، وإنما قد يؤدي إلى دفع المرجعية خارج مضمار التأثير الاجتماعي». ويشير إلى أنه «في ضوء وعي إشكالية انكفاء المرجعية وانحباس سلطانها، تجري قراءة تجارب التشكيلات السياسية الشيعية في العراق، كتعبير احتجاجي ضمني على النظام المرجعي القائم وتوفير النصاب السياسي له».

المرجع، كما هو معروف لا يعين بل ينتخب بفضل علمه وكثرة مقلديه. وقد نقل بعض أساتذة النجف، أنه بعد وفاة آية الله السيد نصر الله المستنبط، اقترحت مجموعة من العلماء على الإمام الخوئي إعداد الأرضية لشخص يشار إليه بالبنان، مؤهل للمحافظة على المرجعية والحوزة العلمية في النجف. فكان اختيار آية الله العظمى السيد السيستاني. بعد وفاة الخوئي في عام ١٩٩٢، تصدى السيستاني لشؤون المرجعية وزعامة الحوزة العلمية بإرسال الإجازات، وتوزيع الحقوق، والتدريس على منبر الإمام الخوئي في مسجد الخضراء، وبدأ ينتشر تقليده وبشكل سريع في العراق والخليج ومناطق أخرى، كالهند وأفريقيا وغيرها.

لم يعرف عن السيستاني تدخله في الأمور السياسية مباشرة، ومنذ أن كان حزب البعث الحاكم في العراق سابقا بعمليات تسفير واسعة للعلماء وسائر الطلاب الأجانب في حوزة النجف. لاقى السيستاني عناء بالغا من جراء ذلك، وكاد أن يُسفّر عدة مرات، وتم تسفير مجاميع من تلامذته وطلاب مجلس درسه في فترات متقاربة، ثم كانت الظروف القاسية أيام الحرب العراقية الإيرانية، ولكن على الرغم من ذلك فقد أصر السيد على البقاء في النجف من غير أن يتدخل في السياسة. ويؤكد مؤيدو السيستاني أنه يرفض الانخراط في أي عمل سياسي وأنه رفض مقابلة أي شخصية أميركية، وهو لم يتدخل في السياسة زمن صدام حسين، وكان تحت الإقامة الجبرية لكونه لم يخضع لطلبات الحكومة. فهو من مدرسة تتجنب الدخول في السياسة، وتقوم بما هو لازم عندما تكون الأمة في فتنة. وتفسر مواقف السيستاني الداعية إلى تشجيع الانتخابات أو غيرها من المواقف بأنها تأتي لصالح خير الأمة وليس تدخلا في السياسة.

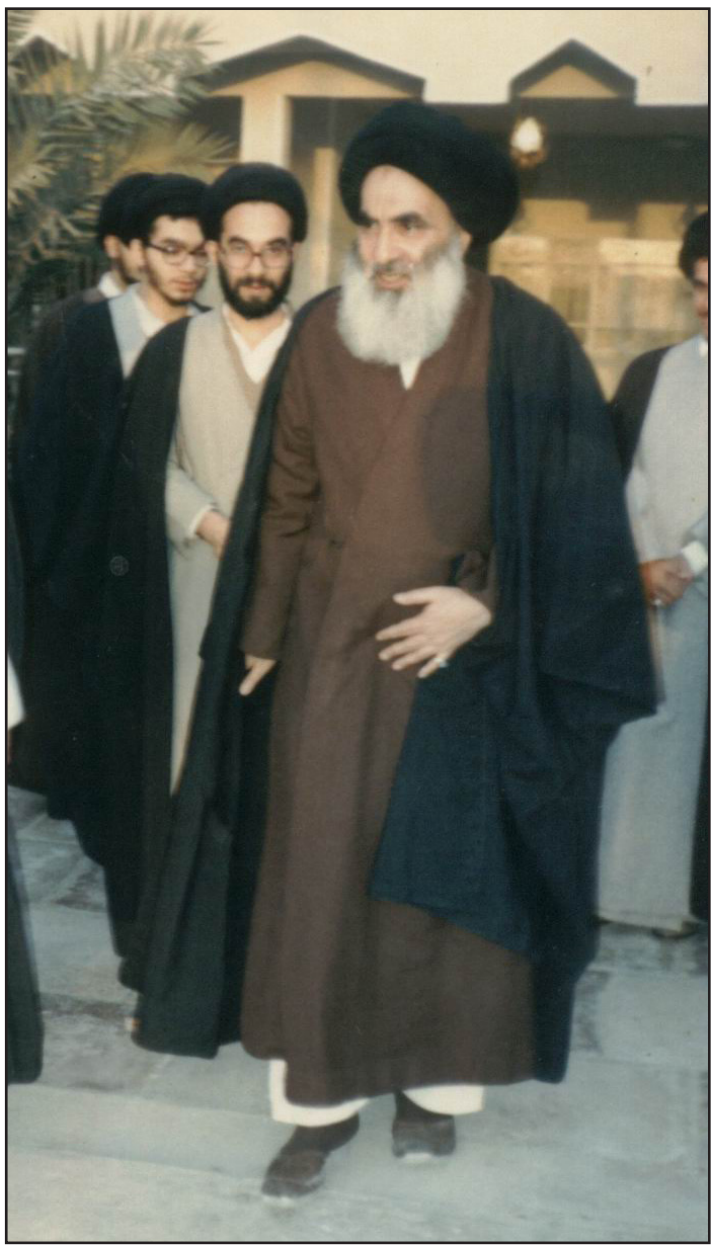

يقول جواد، الباحث الشيعي والمقرب من المرجع، إن «السيد السيستاني لا يريد أن تتسلط عليه الأضواء، فهو يقدم النصح والإرشاد، ولا يعطي الأوامر. وهو يمتلك السلطة الأخلاقية». ويؤكد أن الدور الذي رسمه لنفسه هو «التوجيه». ويضيف أن نهج السيستاني «هو الاعتدال، وهو بطبعه لا يتدخل في الصراعات السياسية، ولا يحب زج نفسه في الأمور السياسية أو الوقوع في مطبات سياسية أيا كان نوعها، مجسدا بذلك تعاليم أستاذه الخوئي، الذي رفض هو الآخر وفي عهد النظام السابق زج نفسه في الأمور السياسية مفضلا دور الأستاذ والمعلم».

ويشرح جواد «أن المرجع الديني يجب أن يتحلى بثلاث ميزات، وهي أن يكون مجتهدا وعالما، وأن يهتم بالتدريس وأن يكون له تلاميذ يشيرون إليه بالبنان، وهذا ما توفر في آية الله السيستاني».

ويتحدث مصدر من النجف ومقرب من المرجعية، عن «محاولات السياسيين لجره إلى مواقعهم من خلال زيارتهم له». ويقول: «يخرج المسؤول ويقول التقيت بالسيد وبارك مشروعي من غير حتى أن يلتقي السيستاني، بل يكون قد التقى نجله محمد رضا، أو أي شخص آخر، وهم في المرجعية للأسف لا يصدرون تكذيبا أو نفيا». ويشير إلى أن السيستاني «لا يريد أن يكون مثل ولي الفقيه، ولا ينقمص هذا الدور، لأنه لا يؤمن به»، ويضيف: «أن ولي الفقيه يمتلك السلطة القانونية لأن يقود ويحكم ويفصل رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو أي منصب آخر، السياسيون هم من يريدون توريطه مع أنه غير راغب في ذلك على الإطلاق. كل ما يريده هو أن تمشي الأمور بصورة طبيعية وكل ذي حق يأخذ حقه، ويكون دوره عاما وليس تفصيليا».

ويشير هذا المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه، إلى أن «رفضه الأخير لزيارة إيران يصب في هذا الجانب». ذلك أن منصب ولي الفقيه سياسي أقرب ما يكون إلى الفقه. والفقيه هو من حصل على مرتبة الاجتهاد، وعنده كتب ومؤلفات فقهية، ويفتي ويقلده الناس.

جريدة الشرق الاوسط

القـرارات الكـبرى سيستانية

يريد المحافظون الجدد في واشنطن إقناع الجميع بأن الرئيس الأميركي باراك أوباما سيقدم العراق على طبق من فضة إلى إيران بعد أن يسحب جميع القوات الأميركية في نهاية هذه السنة.
يبدو أن معسكر أوباما يشعر بالقلق من هذه التهمة مع اقتراب الانتخابات بعد سنة. لذا يحذر المسؤولون إيران من التدخل في العراق، وقد كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أن الولايات المتحدة ستزيد عدد قواتها العسكرية والبحرية في منطقة الخليج بعد الانسحاب من العراق لمواجهة إيران.

تـــوني كـــايـــرون

لا شك في أن الموقف من إيران أصبح عرضة للاستهلاك السياسي في الولايات المتحدة. يخطئ منتقدو أوباما إذا ظنوا أن وجود القوات الأميركية يحد من النفوذ الإيراني في العراق، كما أنهم يرمون التهم في الاتجاه الخاطئ: لم يكن الرئيس أوباما هو من قرر مغادرة العراق، بل طلب منه القيام بذلك وفق بنود «اتفاقية وضع القوات» التي عقدها سلفه في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨.

لكن إذا أراد الجمهوريون إلقاء اللوم على شخص معين بسبب الانسحاب الأميركي من العراق، فيجب ألا يُلقى اللوم على الرئيس جورج بوش الابن ولا أوباما، بل على آية الله علي السيستاني، رجل الدين الشيعي البارز. فهو الرجل الذي حرص على أن يتخذ العراقيون، لا الأميركيون، القرارات الكبرى في شأن مستقبل البلد بطريقة ديمقراطية.

تصادم بول بريمر، الحاكم الأميركي المشهور بإخفاقه الأكبر الذي قضى بحل الجيش العراقي، مع آية الله السيستاني في عام ٢٠٠٣ حين اقترح أن يحكم العراقيون الذين تختارهم الولايات المتحدة البلد طوال ثلاث سنوات، على أن يعملوا أيضاً على صياغة الدستور الجديد.

كان رجل الدين الشيعي يرفض مقابلة أي مسؤول أميركي كي لا يشرّع بذلك وضع الاحتلال، وقد أصدر فتوى من النجف يهاجم فيها خطة بريمر ويعدها «غير مقبولة»، وأصرّ على أن ينتخب العراقيون ديمقراطياً الهيئة التي ستتولى صياغة الدستور.

كان بريمر المتأثر بمشاعر الغطرسة التي سادت في حقبة بوش يأمل في تجاوز نفوذ السيستاني. لكن في نهاية عام ٢٠٠٣، تظاهر عشرات آلاف العراقيين دعماً لفتوى آية الله، فاتضح أن أعضاء مجلس الحكم العراقي الذين اختارهم بريمر بنفسه سيؤيدون مطلب الانتخابات أيضاً.

لم يستطع الأميركيون حشد دعم شعبي مماثل من العراقيين الذين ادعوا تحريرهم، لذا أجبر بريمر على التراجع عن خطته. سرعان ما سلمت الولايات المتحدة سيادة القرار في عام ٢٠٠٤، وأجريت الانتخابات الأولى في شهر كانون الثاني (يناير) التالي. فولدت حكومة يطغى عليها الشيعة وتبين أنها أقرب إلى إيران من واشنطن، وجاءت نتائج الانتخابات الثانية بعد سنة لتؤكد على الوضع نفسه (مع أن رئيس الحكومة نوري المالكي لا يزال مستقلاً في قراراته عن طهران وواشنطن معاً).

يصعب تصديق الفكرة القائلة بأن القوات الأميركية تسهم في تقليص النفوذ الإيراني في العراق. لا شك في أن إيران تتبع أجندة محددة في العراق، فقد كانت مصممة على نشوء حكومة عراقية صديقة مكان نظام صدام حسين، أخطر عدو لها على الإطلاق، وبالتالي أرادت تجنب تكرار الحرب الكارثية التي دامت ثماني سنوات وشنّها صدام ضد الإيرانيين خلال الثمانينيات. ونظراً إلى روابط إيران القديمة مع الأحزاب الشيعية في العراق، تقضي أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف الإيراني بإرساء الديمقراطية في العراق، إذ يشكل الشيعة غالبية انتخابية بارزة وتتكل إيران عليهم لإنشاء روابط ودية مع العراق.

وهكذا عملت إيران على تعميق روابطها السياسية والاقتصادية والدينية مع شيعة العراق. فقد قدّمت الدعم المالي لحلفائها السياسيين والدينيين، فضلاً عن توفير التدريبات والإمدادات العسكرية للميليشيات الشيعية التي كانت تقاتل الولايات المتحدة واشتركت في حرب طائفية ضارية ضد العراقيين السنة.

عززت إيران هذا النفوذ برغم وجود ١٧٠ ألف جندي أميركي، وقد استعملت ذلك النفوذ لتسريع مغادرة القوات الأميركية.

سيؤدي رحيل القوات الأميركية إلى التخلص من الحجة الأساسية التي تستعملها إيران لدعم الميليشيات الشيعية التي يريد المالكي التخلص منها أصلاً. لكن قد يستمر هذا الدعم بسبب تصعيد مظاهر الحرب بالوكالة بين إيران والمملكة العربية السعودية.

في حال غزت إيران العراق بعد الانسحاب الأميركي- وهو أمر مستبعد – فستجد عدداً كبيراً من الشيعة العرب المستعدين لمحاربة هذه الدولة الشيعية الفارسية المجاورة، كما فعلوا خلال حرب الثمانينيات. قد تتوافق مصالح المالكي ومقتدى الصدر مع مصالح إيران في بعض المناسبات، لكن يبقى أمثال هؤلاء الأشخاص بطبيعتهم قوميين عراقيين شرسين.

ألمحت خطة بريمر إلى أن العراقيين لم يكونوا مستعدين فعلاً لتقبّل مظاهر الديمقراطية، لكن طرح آية الله السيستاني السؤال بطريقة مغايرة، فتساءل إذا كان الأميركيون مستعدين لتقبل نتائج الانتخابات.

لقد تقبلت الولايات المتحدة تلك النتائج فعلاً. في عام ٢٠٠٨، حين بدأ بوش يتفاوض على اتفاقية جديدة لوضع القوات، أراد إبقاء القوات الأميركية لأجل غير مسمى وأراد أن يوافق العراقيون على بقاء ٥٠ قاعدة أميركية دائمة في البلاد. لكن خذله العراقيون وحددوا تاريخ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١ كموعد نهائي للانسحاب الأميركي ورفضوا بقاء قواعد دائمة في العراق.

لم يفقد المسؤولون الأميركيون الأمل في أن يوافق العراقيون، بفعل الضغوط، على بقاء بضع وحدات أميركية لكن سرعان ما خيب العراقيون ظنهم.

لا شك في أن الولايات المتحدة ستحتفظ بوجود مهم في العراق عن طريق إبقاء آلاف المسؤولين الأمنيين المتعاقدين ضمن طاقم عمل السفارة التي تضم ١٧ ألف موظف في بغداد، إلى جانب مئات الجنود المخولين تدريب قوى الأمن المحلية، ولا ننسى استمرار العمليات السرية.

لكن تكثر المخاطر المطروحة في المرحلة المقبلة. قد تنفذ بعض الميليشيات الشيعية اعتداءات ضد القوات الأميركية لإثبات أن جهودها القتالية هي التي طردت الأميركيين. لكن يدرك العراقيون أن حكومتهم- أو الرأي العام العراقي الذي عبرت عنه العملية الديمقراطية- هي التي أجبرت الأميركيين على القبول بشروطها. وإذا كان العراق استطاع التفوق على آخر قوة عظمى في العالم، فمن المستبعد أن يصبح هذا البلد دمية في يد دولة إقليمية مجاورة أقل شأناً من غيرها.

يميل القادة الأميركيون إلى إخبار نظرائهم في المجتمعات الديمقراطية الحديثة العهد بأن اختبار الديمقراطية الحقيقي يتعلق بمدى استعداد القادة لتقبل الهزيمة في الانتخابات. هذا ما اضطر الأميركيون إلى فعله في العراق.

لماذا يرفض السيستاني التدخل في الانتخابات؟

ستيفن مايرز

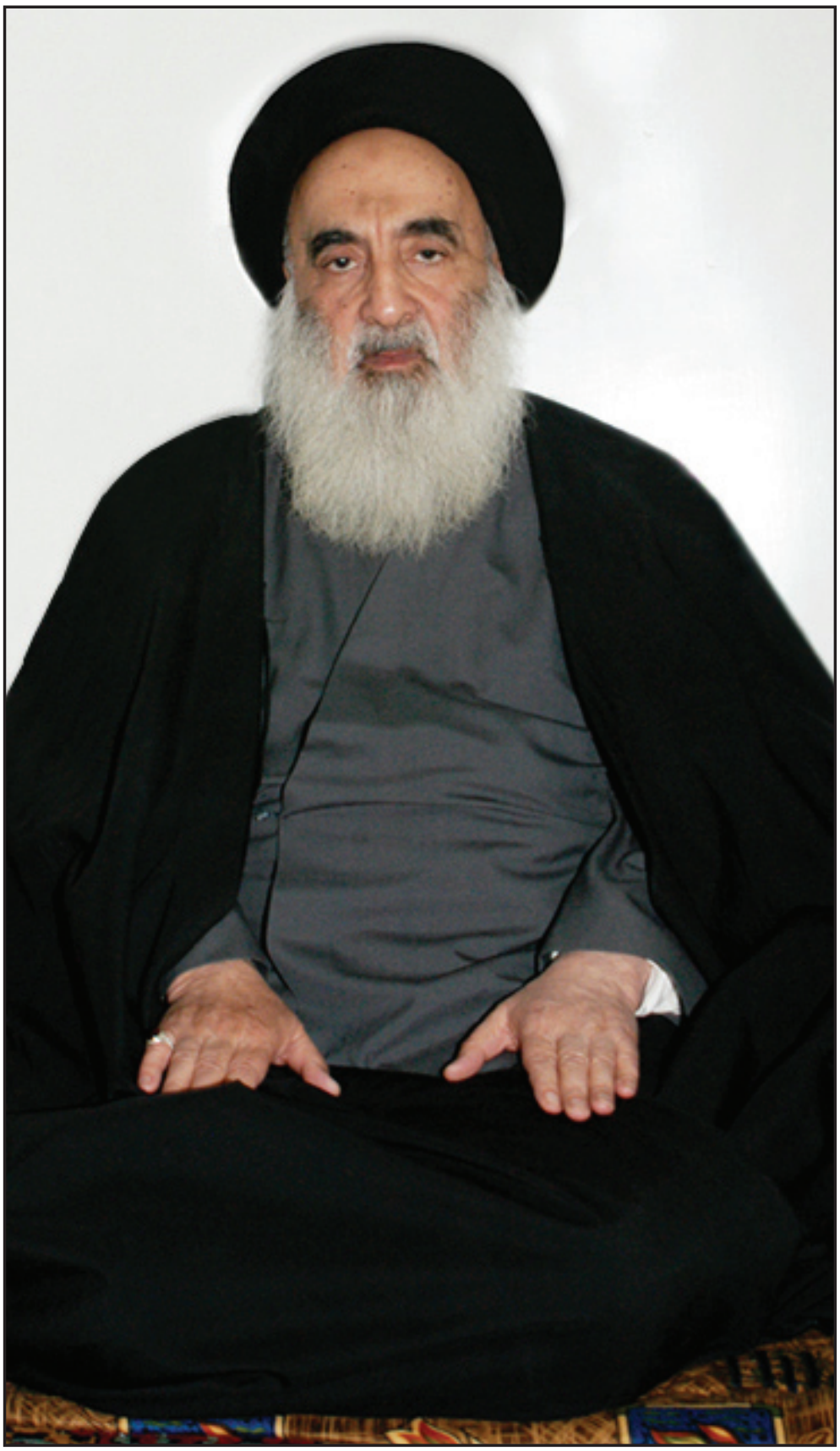

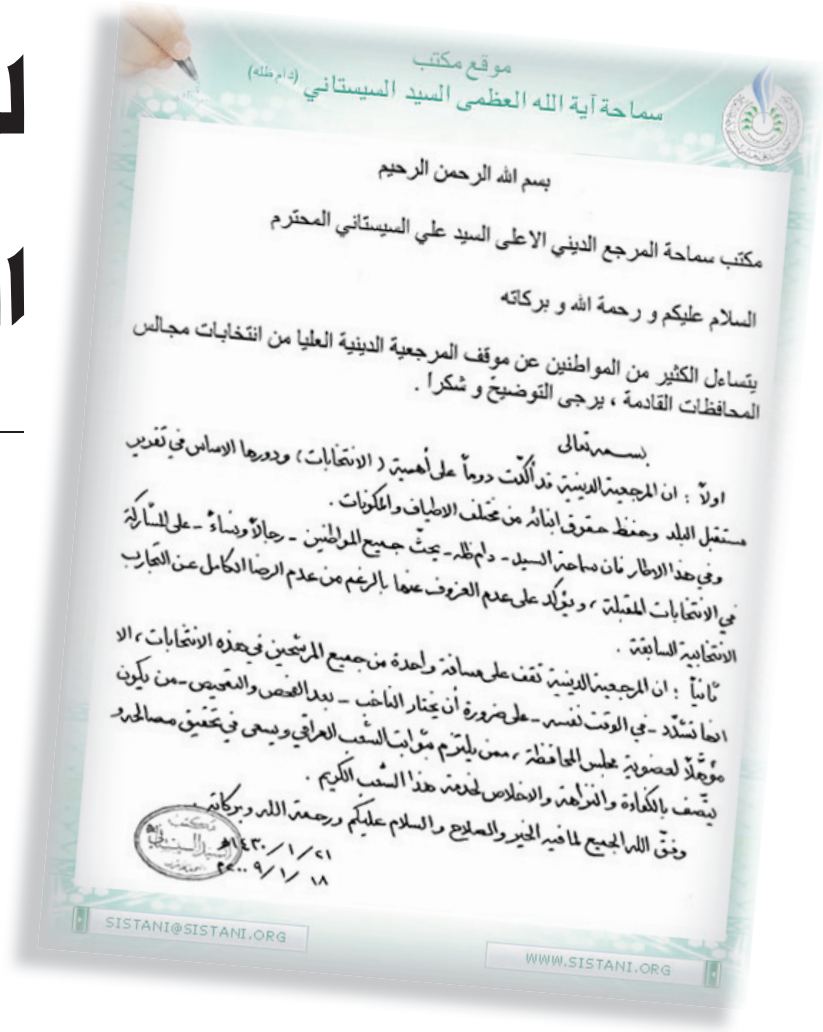

اذا كان هناك رجل واحد في العراق يملك السلطة والنفوذ لتغيير نتيجة الانتخابات التي ستجري في هذا البلد، فإن هذا الشخص لا بد ان يكون ذلك الشيخ العجوز الضعيف البنية الذي يعيش متنسكا في بيته في مدينة النجف المقدسة. غير ان هذا الرجل الذي هو آية الله العظمى علي السيستاني امتنع حتى الآن عن استخدام هذا النفوذ لتشكيل العلاقة بين الاسلام والدولة في هذا المنعطف الحاسم الراهن من تاريخ العراق.

نعم، لقد رفض السيستاني، زعيم الشيعة الروحي الاعلى في العراق، تكرارا تأييد أي تآلف انتخابي يكافح من اجل الحصول على اصوات الشيعة في البلاد.

ولا شك في ان هذا الموقف بالنسبة الى رجل دين تشكل مباركته الانتخابية عنصرا حاسما لأي فريق، يعكس تراجعا عن الدور الذي لعبه في توجيه التآلف الشيعي الموحد خلال اول انتخابات وطنية في العراق في عام ٢٠٠٥.

في ذلك الوقت حث السيستاني العراقيين على التصويت وعدّ ذلك واجبا دينيا، لكنه أكد على حيادية النخبة الدينية الشيعية المعروفة باسم «المرجعية» التي يمثلها هو الآن مع ثلاثة من كبار رجال الدين.

والحقيقة ان مواقفه العلنية الكثيرة – منها رفضه التأكيد على ضرورة ان يكون هناك تحالف شيعي محض، كما كان يريد الكثيرون، ودعوته لانتخاب المرشحين بشكل مباشر بدلا من القوائم الحزبية – يمكن ان تجعل التنافس في الانتخابات الراهنة حادا أكثر.

ويبدو أن السيستاني يأمل، كما يقول رجال الدين في النجف، التي هي مركز العلم الشيعي الاول في العالم، ان يحول العراق الى نموذج يختلف تماما عن الحكم الديني في ايران ذات الغالبية الشيعية ايضا.

فمدرسة النجف الفكرية الشيعية التي يقودها السيستاني تؤكد منذ زمن بعيد ان على رجال الدين ألا يلعبوا دورا مباشرا في الحكم. لذا يناقض اتباع هذه المدرسة النموذج الايراني خشية أن يلوث فساد الحكم السلطة الدينية وهيبتها.

واذا ما استمر هذا النهج بعد السيستاني الذي هو الآن في التاسعة والسبعين من العمر ويقال انه مريض، سيكون لذلك تأثير عميق على العراق.

ويتردد ان تأثيره الروحي على اتباعه الشيعة اكبر من تأثير المرشد الاعلى في ايران آية الله علي خامنئي الذي تحدى المتظاهرون سلطته المطلقة بعد انتخابات العام الماضي.

وبالمقارنة، تجنب السيستاني طوال السنوات الماضية القيام بأي دور سياسي أو حزبي في العراق محاولا النأي بنفسه عن الصراع على السلطة في عالم السياسة المتقلب في هذا البلد.

البعض في العراق ينظر الى موقف السيستاني ببعض الريبة، إلا انه يبقى شخصية دينية في المقام الاول لجهة ضمان سيطرة الشيعة سياسيا.

الا أن تأكيد السيستاني على ضرورة ألا يكون هناك تآلف شيعي موحد منح احزاب السنة الفرصة للتنافس.

وكان السيستاني قد أعلن في بداية الحملة الانتخابية: لا تؤيد السلطة الدينية أيا من الاحزاب التي تخوض حملة الانتخابات الآن، وهي تريد أن يختار الناخبون القوائم التي تخدم مصالح العراق الآن وفي المستقبل، والتي تستطيع تأمين الاستقرار والتنمية تلبية لتطلعات الشعب.

ويصف رجال الدين السيستاني بأنه ضامن الديمقراطية الوحيدة في البلاد، لأنه لا يرغب في التدخل بالنيابة عن أي حزب أو طائفة، الا اذا رأى ان هناك تهديداً للنظام.

لكن يبدو ان عدم استعداد السيستاني للتدخل في الانتخابات لا يحوز على موافقة الشيعة اجمالا، ولا حتى داخل المرجعية. فقد دأب الساسة الشيعة على الالتقاء به في هذه الفترة بأمل تكوين انطباع انه يبارك حملاتهم الانتخابية.

غير ان متحدثاً باسم السيستاني اعلن في الاسبوع الماضي ان الزعيم الروحي لن يجتمع مع أي من رجال السياسة الا بعد انتهاء الانتخابات.

«الوطن» الكويتية
٢٠١٠/٣/٦

هـل يمكـن تسـويق السيسـتانية؟

غالب حسن الشابندر

تـكاد تكون هناك «سيستانية»، لسبب بسيط، لأن هنـاك منحـى «سيستانيا» في التعامل مع قضايـا الوطـن والحكـم والديـن والسياسة بشـكل عـام. تجلى ذلـك في قاعـدة جوهرية لحمتهـا المركزيـة، أن المرجعيـة الدينيـة لا تتدخـل في تفاصيـل الموقـف المطلـوب، بـل تكتفي بقاعدة الترشيد والتوضيح. هكذا كان موقف السيـد السيستاني من أكـثر القضايا التي تعامل معها، سـواء في ما يخص الشأن العراقـي أو البحريني أو اللبناني. لقد رفض معاملة العنـف بالعنف، ودعـا الى الاشتراك في الانتخابات، ونصح بالحوار بين الافرقاء المتخاصمـين، وركـز علـى مسؤوليـة الدولة على صعيـد الخدمات. وقبل هـذا وذاك، كان له الدور الابـرز في كتابة الدسـتور العراقي بأيـد عراقيـة، بـل كان لـه رأي في أن ينـأى رجل الديـن عن ممارسـة السياسة فضلا عن السلطـة، ولم يكـن ذلـك من منطلـق ديني او فقهـي، بقدر ما هو من منطلـق تقدير الواقع، والمثول بين يدي الضرورة الاجتماعية.

هذا المنحى يمكن أن يكتسب عنوان «المديني» وليـس الدينـي، خصوصـاً إذا أخذنـا في الحسبـان ان النزعـة الديمقراطيـة متمثلـة في التصويـت علـى الدسـتور والشراكة في الحكـم وممارسة الانتخابات تدخل في نطاق الممنوع «شرعا» في تضاعيف الفقه الاسلامي في الصميم، مهما كانت تبريرات الاسلاميين المتأخرة بقبولها.

هذه المفردات لم تكن عبارة عن نسيج معرفي متكامـل، بحيـث تسمـح لنا بأن نقـول هناك «سيستانيـة» بقـدر مـا هـي كذلك علـى نحو التقريـب، ومن هنـاك قلـت في البداية (تكاد تكون هناك سيستانية)، لكن برغم ذلك جاءت بنتائـج رائعة في العراق وغير العراق، ومن هنا نقطة القوة بطبيعة الحال.

هنا يكمن السؤال الآتي:

هل يمكـن تسويق السيستانيـة بهذا المقدار مـن الهويـة البسيطـة والغنيـة في الوقـت نفسه؟

في تصوري، إن ذلك ممكن، لانها تشق طريقا وسطـا بين طرق عدة مطروحة في ما يخص وظيفة المرجع الاعلى في الفقه الشيعي تجاه الفضاء السياسي، وملابساته وشؤونه.

فهـو على بعد كبير من نظريـة ولاية الفقيه، كمـا أنـه علـى بعـد نسبي مـن نظريـة النأي المطلـق عن الانغماس في الشـأن السياسي، بـل حتى علـى مسافة لكن غـير ملحوظة من نظرية الاصـلاح الاجتماعي المباشر من قبل المرجعيـة. إن السيستانيـة «منهج» إرشادي وفي الأمور الخطرة التي تهم العباد والبلاد، منهـج صمـام الامان وقـت الخطـر الداهم، وطالما يتحـدث طـلاب ورواد «السيستانية» بذلك.

هـذه المنهجية، إنْ صحّ ان تكون منهجية كما يبـدو، اتبعهـا السيد السيسـتاني عن قناعة بل عـن دراسة للمواقـف السابقة على ضوء التجربة، فلم تكن تجربة المرجعية السياسية الساخنة في الجمهورية الاسلامية قد دخلت مملكـة اقتناعـه بصرف النظر عـن أي سبب كان، حتـى وإنْ كان ذلـك لعـدم تبنيه نظرية ولاية الفقيه. ولم تكن مرجعية الخوانساري السالبـة تجـاه كل ما يجـري في المجتمع قد أشبعـت فكـره وتصوراتـه، ولم يبـادر الى الدخـول حتى في مدارات البيـان السياسي الاجتماعـي النشط، كما هـي مدرسة محمد حسـين كاشـف الغطـاء. ولم يدخـل في حلبـة الصـراع الفكري عبـر تبنيـه أحزاب أو مؤسسـات فكريـة ذات منحـى اسلامـي سياسـي كما كانـت مرجعيـة السيد محسن الحكيم بشكل عام.

فنحن بين يـدي سيستانية على شكل ملامح عامـة، وليـس علـى شـكل تفاصيـل، وقـد اثبتـت صلاحيتهـا، وصلاحيتهـا ناتجة من عـدة أسـباب، لعـل أهمها تعقيـدات المشاهد السياسيـة في العـالم الاسلامـي، وتشابـك خطوطه، فضلا عن تقدير ربما خاص بالسيد السيسـتاني، جوهره الحذر مـن تبعات اي موقف ربما يجر على الامة مشاكل كبيرة.

هذه «المنهجيـة» تترتب عليها نتائج ايجابية كثـيرة، منها في الدرجة الاولى الحفاظ على كيـان المرجعية من الخطر الذي قد يودي بها لا كشخصية فقـط، وإنما كمقام ووظيفة في الوقت نفسـه. ومنها الابقاء علـى إمكانيات التواصـل مـع صناع القـرار السياسي وفق نظرية «شعـرة معاوية» ذات الفائدة الكبيرة برغم تغير الاحوال وتبدل الاوضاع. ومنها تبيئـة المرجعيـة في صميـم العـالم، وعـدم زجها في معارك عالمية غير محسوبة النتائج في ظـل أوضـاع عالمية مرتبكـة بشكل مثير للغاية.

هـذا النموذج هل هـو قابـل للتسويق عالميا في سياق طرح دور متميز للمرجعية الدينية الشيعية؟

النقطـة المهمـة هنـا، ان كبـار الشخصيـات العالمية تزور السيستاني بين فترة وأخرى، وطالما تطرح هذه الشخصيات العالمية فكرها وتصوراتهـا حول بعض مشـاكل العالم بين يـدي السيستاني للحـوار والنقاش. منهم قـادة دول، ومنهـم قـادة منظمـات، ومنهـم قادة احـزاب، وبذلك تكـون السيستانية في هذه الحـدود، قـد سوقت نفسهـا، ولكن من دون تخطيـط من قبل هيئـة أو لجنة تشرف عليهـا دائرة أو دوائـر السيـد السيستانية، فالتسويق هنا جاء سياقيا وليس تخطيطيا، وفيمـا إذا اضطررنا الى طـرح السؤال مرة أخرى، يمكن أن يكون بهذه الصيغة:

هل هنـاك امكانية للعمل علـى تنظير الحالة السيستانيـة بعد تطويرها علـى شكل رؤى وتصـورات متماسكـة وتستنـد إلى أسـس موضوعيـة، مزيـج مـن الديـن والواقـع والنظريـات السياسيـة ومـن ثـم تسويقها عالميـا بشـكل فاعـل يتخطـى السياقيـة والمصادفة والأمر الواقع؟

إن مثـل هـذا العمـل ممكـن، وممكـن جـدا، حتـى وإن لم يلـق قبـولا مـن السيستانيـة الحاليـة ذاتهـا، ويمكن ان يضطلـع به كتاب كبار، ومتمرسـون في التنظير، وتتم عملية التسويق بعد ذلك عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعـة والمقروءة. وقد يجـد المشروع قاعدة عريضة مـن المهتمين بالشـأن الديني في العـالم، حتـى مـن الفاتيـكان فضـلا عن الازهر الشريف.

السيستانية في بذورها الاولى قابلة للانبات في فضـاء التطويـر والتهذيـب والاضافـة، والمشـروع يستحـق الدراسـة والعمل، لأنه يمكـن أن يتحـول إلى ممكـن كـوني عالمـي يسهـم في اقتحام مشاكلنا، كمسلمين وشرق اوسطيـين، داخـل الجغرافيـة الاسلاميـة والعالمية معا.

إنهـا ليست دعوة الى فاتيكانيـة سيستانية، ولا هي دعـوة الى اقحام الدين في السياسة ولا الى اقحـام السياسـة في الديـن، بل هي دعـوة الى منظومـة أفكار تحـدد دور مقام كبـير في ضميـر الانسـان المسلـم، للاسهام في حل مشاكل العـالم الاسلامي، وبالاطراد حـل بعـض مشـاكل العـالم. وهـل يمكن ان نستبعد مثل هذه الامكانية وبذورها الاولى أثمـرت، وهناك ملايين مـن الناس يتمثلون ضميرها الفقهي والروحي عن طوع وايمان واختيار؟

حامد الخفاف في كتابين

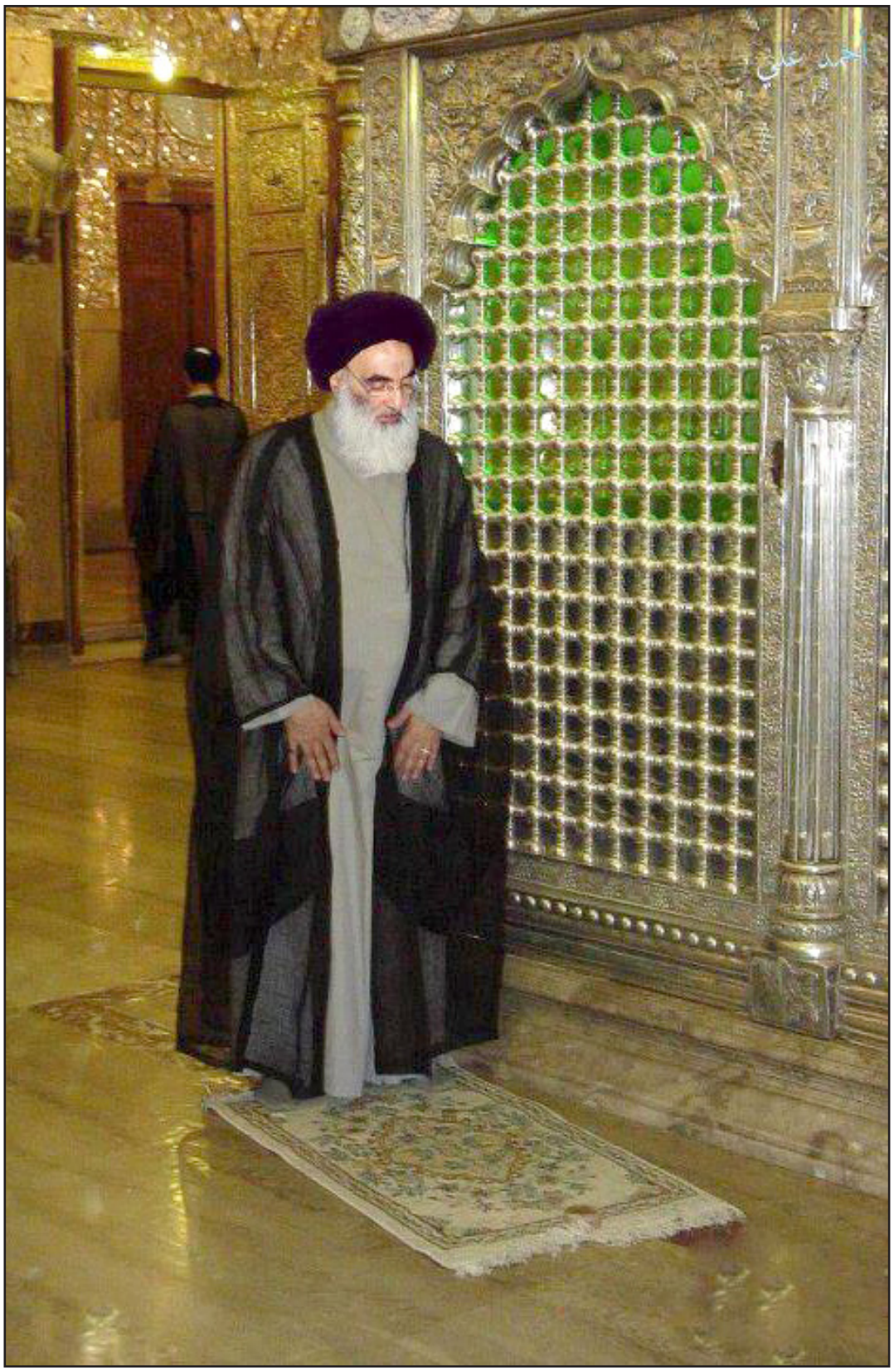

ثوابت المرجعية

بين صيف ٢٠٠٤ وربيع ٢٠١٢ مرحلة يشوبها الكثير من الغموض، قد تكون الأكثر خطورة في تاريخ العراق الحديث. المرحلة لا تزال مستمرة بأشكال مختلفة، وسماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني لا يزال معتصماً بالصمت، والظروف تزداد تعقيداً.

الشاهد الأول على هذه المرحلة ممثل ووكيل سماحته الحاج حامد الخفاف، وثق في كتاب رحلة السيد العلاجية في عام ٢٠٠٤ التي كثرت حولها الاجتهادات، وعودته الى النجف لحل الأزمة. كما نشر كتاباً آخر يجمع كل ما صدر عن سماحته من فتاوى وبيانات ورسائل ومقابلات صحفية وتصريحات بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩. وقراءة الوثائق لا تكشف فقط عن حقيقة الموقف الشرعي من مرحلة ما بعد التغيير في عام ٢٠٠٣، وانما تبين بالتفاصيل الدقيقة دور المرجعية الدينية في بناء العراق الجديد وهويته الوطنية وركائز هذه الهوية، كما ركائز الوحدة في العراق الديمقراطي.

لا يجادل أحد في ان المرجعية الدينية في النجف لعبت دوراً رئيساً في العملية السياسية التي بدأت في العراق بعد سقوط صدام، وأن مواقفها كان لها الأثر البالغ في إعادة بناء الدولة ومؤسساتها الدستورية، على قاعدة القانون ومبادئ العدالة والمساواة واحترام الآخر، فضلاً عن تفعيل المشاركة الشعبية.

الحاج حامد الخفاف وثق هذه المرحلة في ثلاثة فصول: النصوص وفق التسلسل الزمني لصدورها، الترتيب الموضوعي لما صدر عن المرجعية، وصور الوثائق الأصلية المختومة بختم مكتب السيستاني، وكلها تعكس نهج المرجعية العليا في التعاطي مع الشأن العراقي والقضايا الحساسة التي واجهها العراق.

باختصار، الكتاب يعيد رسم الحقيقة من مصادرها الأساسية، منذ اللحظة التي استعاد فيها العراقيون سيادتهم حتى هذا التاريخ، مروراً بالحقبة الأميركية التي امتدت لثماني سنوات كاملة. ونتوقف عند بعض المحطات الكبرى:

– في معرض الرد على اسئلة وسائل الاعلام المحلية والعربية والأجنبية قال سماحته: ان الحكم في العراق– يجب أن يكون للعراقيين من دون ان يتسلط أجنبي في اختيار نوع النظام، ومن دون أي تدخل للأجانب... ولا مخاوف من وقوع فتن طائفية إذا لم تتدخل أطراف أجنبية في شؤون العراق. وأضاف: إن العراقيين بجميع طوائفهم ومذاهبهم، من الشيعة وغيرهم، موحدون في المطالبة باحترام ارادتهم في تقرير مصيرهم ورفض أن يخطط الأجنبي لمستقبلهم السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

– وبشأن آلية تشكيل المجلس الدستوري قال سماحته: إن سلطات الاحتلال في العراق لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور، ولا بد اولا من اجراء انتخابات عامة كي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس... والمهم أن يفسح المجال للعراقيين في أن يحكموا بلدهم بأنفسهم من دون تسويف أو مماطلة، والشرعية هي للحكومة التي تكون منبعثة عن ارادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعراقه. وأضاف: ان ما يره الشيعة لا يختلف عما يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيداً عن رأي لون من ألوان الطائفية، وأما شكل الحكم فيلزم أن يحدده الشعب العراقي بجميع أبنائه من مختلف الأعراق والطوائف وآلية ذلك هو الانتخابات العامة.

– وفي ما يتعلق بالحوزة العلمية، ورداً على سؤال لصحيفة أميركية، قال سماحته: الحوزة العلمية ممثلة بمراجعها العظام، تنطق أو تصمت وفق مقتضيات المصلحة الدينية، والدور الأساس للحوزة هو التعليم والارشاد والتثقيف الديني، لكن ذلك لا يمنع أن تبدي المرجعية رأيها في المنعطفات المهمة في حياة الشعب، كاعداد الدستور الدائم للبلاد.

– وفي ما يتصل بالعلاقة بين السنة والشيعة في ضوء بعض حوادث العنف التي شهدها العراق، قال سماحته: ان العلاقة الأخوية بين الشيعة والسنة في العراق لن تتأثر ببعض الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخراً، وقد سعى الكل في تطويقها واتخاذ ما يلزم لعدم تكررها ومن المؤكد ان العراقيين جميعاً، سنة وشيعة وغيرهم، حريصون على وحدة بلدهم والدفاع، عن ثوابته الدينية والوطنية، كما انهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء البلد باحترام مبدأ التعددية والرأي الآخر.

وفي معرض الرد على سؤال آخر قال: ان القوى السياسية والاجتماعية العراقية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام بمخاطر الانسياق وراء النعرات العرقية والطائفية، وقد تعاون الجميع على تطويق الحوادث الأخيرة والحد من نتائجها السلبية.

وفي بيان صدر عن النجف الأشرف (مكتب السيد السيستاني) بعد لقاء مع رئيس وزراء العراق المكلف نوري المالكي تناول تشكيل الحكومة، نقرأ بالحرف الواحد: أكد سماحته على ضرورة أن تشكل الحكومة الجديدة من عناصر كفوءة علمياً وادارياً تتسم بالنزاهة والسمعة الحسنة، مع الحرص البالغ على المصالح الوطنية العليا والتغاضي في سبيلها عن المصالح الشخصية والحزبية والطائفية والعرقية (...) وأوضح سماحته أن من المهام الملقاة على عاتق هذه الحكومة، أن تحظى بأهمية بالغة في مكافحة الفساد الاداري المستشري في معظم مؤسسات الدولة بدرجة تنذر بخطر جسيم، ولا بد من وضع آلية عملية للقضاء على هذا الداء العضال وملاحقة المفسدين قضائياً أياً كانوا.

وبعدما شدد البيان على حصر السلاح في أيدي القوات الحكومية، وبناء هذه القوات على أسس سليمة بحيث يكون ولاؤها للوطن وحده، وليس لأية جهة سياسية أو غيرها، ذكر سماحته ان من الضروري اقامة افضل العلاقات وأوثقها مع دول الجوار كافة على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون في مختلف المجالات بما يخدم مصالح شعوب المنطقة جميعاً.

هذه نماذج من مواقف المرجعية في المسألة العراقية، ولا يتسع المجال بالطبع لاستعادة كل الوقائع وكل التصريحات التي واكبت إعادة بناء العراق في مرحلة التغيير، إلا أن ما أوردنا يعطي فكرة واضحة عن ثوابت المرجعية الدينية في التعاطي مع القضايا المصيرية الحساسة.

أزمة النجف

في ٢١٦ صفحة مدعمة بالوثائق الدامغة، وبعنوان «الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف» دوّن الحاج حامد الخفاف وقائع الرحلة التي رافق فيها سماحته الى لندن ذهاباً وإياباً، في ظروف بالغة التعقيد على المستويات السياسية والأمنية.

الكتاب يوثق مجريات تلك الفترة (صيف ٢٠٠٤) والظروف والأسباب التي وجهت حركة الأحداث، ويرد على التساؤلات والشبهات الظالمة التي حاولت في حينه ان تمس المرجعية الدينية، بسبب تزامن الرحلة العلاجية والانهيار الأمني الكبير في المدينة. وهو يسرد الاتصالات والجهود التي تولتها المرجعية من على فراش المرض، قبل عودتها الى النجف لقيادة المسيرة الجماهيرية الانقاذية التي فاجأت الجميع وقلبت كل التوقعات.

يومها انتصر صوت الحكمة على أزيز الرصاص ودوي المدافع ولا يزال.

ومن بين الوقائع المحدودة التداول التي يرويها الكتاب أن عائلة السيد السيستاني (زوجته وبناته وولده السيد محمد باقر وعائلته) بقيت في النجف، أي في منزل سماحته، طوال فترة الأزمة، برغم القصف العنيف الذي استهدف تلك المنطقة التي تبعد قرابة خمسين متراً عن الحرم العلوي... وقد رفض السيد في حينه أن يطلب من أفراد عائلته الخروج من النجف القديمة الى احيائها الجديدة أو الى كربلاء كما اقترح البعض.

بيروت- «الأسبوعية»

دور المرجعيــة فــي العــراق الجديــد

كان خـوف الكثيرين مع سـقوط النظام الشـمولي في عـام ٢٠٠٣، أن ينتقل العراق من سـلطوية سـافرة إلى أخرى مسـتترة. مردّ هذا الخوف لم يكن فقط افتقاد العراق المؤسسـات والصـيغ الخطابية التي من شـأنها إرساء التعددية كنهج، والتسامح كسلوك، وأدب الاختلاف كقاعدة في المعاملة، بل كان أيضاً أنه بعد سقوط الخطاب الوطني، الذي كان النظام السابق قد صادره من خلال معادلة استتبعت حقوق المواطن الفرد بحق مفترض للوطن والشـعب، ثم اختزلت الشـعب بالحـزب والحزب بالقائد، جاءت الطروحـات الفئوية لملء الفـراغ الذي تركـه غياب القناعـة الجامعة. ولم يـأت التعامل مع أزمـة الهوية هذه بالجدية والصـراحة المطلوبتين، بل جرى طمس المشـكلة تحت شـعارات جامعة، بعضـها صـادق إنما هزيل، وبعضها كاذب يخفي الجنوح إلى التقوقع الفئوي.

حسن منيمنة

فالعـراق الجديـد، وإن لم يشهد جهـداً جدياً للمصارحة والمصالحـة، كان عليه أن يواجه هجمـات متواصلـة تهـدف إلى تمزيقه وإلى تأصيـل انقساماتـه الفئويـة، الطائفيـة والعرقيـة. ففيما البعض سعـى، انطلاقاً من وعـي شيعـي، إلى تصحيـح مـا عـدّه مظالم تاريخية تتراوح من العقود إلى القرون وفق الطـروح المختلفة، داعيـاً إلى حاكمية شيعية المضمون وإن لم تكن مذهبية الشكل، انشغل البعض الآخر، على أساس وعي سني حيناً ولا طائفـي حيناً آخـر، في محاولة اعتراض هـذا المسعـى. غـير أن الترتيب الهـادف إلى استيعـاب نهضـة الشيعيـة السياسيـة في العـراق لم يتوقف عند حد التفاعل مع الطرح وأصحابـه في المعـترك السياسـي الداخلي، بـل جـاء مدعوماً، عمـداً أو عرضـاً، بعاملين خطيريـن تمتـزج فيهمـا الأبعـاد الداخليـة والخارجية.

أول هذين العاملـين هو الإسلاموية السنية، التي تستقـي أصولها من الدمـج بين حركية الإخـوان المسلمـين وسلفيـة المؤسسـة الدينيـة في المملكـة العربيـة السعوديـة. هـذه الإسلامويـة، التـي أنتجـت الحـركات الجهاديـة والطروحـات التكفيرية أفادت من الفـراغ الـذي خلّفه سقـوط النظـام السابق بعد استيلائه على الطائفة السنية في العراق وتجويفـه لمؤسساتهـا. ففـي لحظـة الحرج والبلبلـة التـي عاشهـا بعض العراقيـين، إذ استفاقـوا ليدركـوا أنهم أمسـوا محسوبين علـى طائفـة متهمـة بالتماهـي مـع النظـام السابـق، أضحى للممارسـة الجهادية، برغم تعارضها مع القناعات والمصالح الموضوعية الطويلة الأمد لهؤلاء، بعض الفائدة، أقله في تأخيرها استتباب الأمر للشيعية السياسية.

أمـا العامـل الثـاني، فهـو الإقصـاء المتعمـد للعراق الجديـد من عمقه العربـي الطبيعي، وهـو إقصـاء مارسـته كل مـن المنظومـة السياسيـة العربيـة والثقافـة العربية، سواء كان ذلـك تخوفـاً منطقيـاً مـن دور مستقبلي للعـراق في التأثـير علـى التطـورات داخـل المحيط العربي، أو بناء على صرامة أهوائية مذهبيـة رافضـة بـروز الشيعيـة السياسية ومرتابة من هلال شيعي مفترض.

وثمة مغالطة طالت جميـع الأطراف في هذه الإشكاليـات والتحليـلات والمواقـف، وهـي الدمـج أو افتراض التساوي بـين الشيعية السياسية والشيعـة في السياسة. فالشيعية السياسية، وهـي القائمة على أحقية الشيعة كجماعـة بتـولي «الأستاذيـة» في السياسـة العراقيـة لاعتبـارات متفاوتـة، كانـت محصـورة في أقليـة، وإن فعّالة، في الوسط السياسـي الشيعـي العراقـي، وذلـك بغضّ النظر عن مـدى شعبيتها في بعض الأوساط العامـة. وانحصارهـا في الإطـار السياسي أفـاد مـن دون شك مـن انعدام الحاجـة إليها كتأطير، سيما وأن الشيعة في العراق أكثرية مطلقـة، وأستاذيتهم حاصلة بالتالي تلقائياً. بل أن الكثير من خصوم الشيعية السياسية، وخصوم الشيعة في السياسة، سلّموا حكماً بهـذه الأستاذية من خـلال مساواتهم العراق بها. فجهـود التقويض والإقصـاء استهدفت العراق ككيـان، انطلاقاً من القناعـة بأن هذا الكيـان لـن يقـوم إلا والشيعيـة السياسيـة أساسـاً له، ولن تنجح الشيعية السياسية إلا ببناء العراق الجديد.

والآن، ومـن وجهـة نظـر مبدئيـة لا بـد من التشديـد بـأن الشيعيـة السياسيـة، سـواء طرحـت مباشـرة أو مواربـة، هـي رؤيـة سياسيـة تتطلـب الإقـرار بهـا، تمامـاً كمـا السنيـة السياسيـة، والتـي غالبـاً مـا تضع قنـاع القوميـة العربيـة علـى وجههـا، كمـا كانـت المارونية السياسيـة في لبنان، أو كما هـي اليـوم العلويـة السياسيـة في سوريا. والإقـرار بهـا لا يعني الموافقة معهـا. ذلك أن جميع هـذه الفئويات السياسيـة تتشابه في تقـديم نفسهـا على أنهـا تصحيـح لمظلومية تاريخيـة، وأنها قائمة علـى مشروعية كمية أو نوعية (العدد السكاني أو الكفاءة العلمية والجدارة الحضارية)، لكنها في النهاية طرح يتضـارب مـع المشـروع الوطنـي ولا يجلب لموضوعـه (أي الطائفة المعنيـة) إلا الانعزال أو التشرذم أو كليهما.

وحيـث تكـون الطائفـة موضـوع الفئويـة السياسيـة أقلية، كمـا في لبنـان أو سوريا، فـإن الاعتماد الصريـح أو المقنع على الطرح الفئـوي قـد يكـون ضرورياً للمحافظة على المواقـع المكتسبة مع احتمـال تسديد الثمن. أما في العراق، فبعد تجاوز الفورة العاطفية الناتجـة من إسقاط نظـام أمعن في التلاعب الفئوي، فإن البديهـي أن الشيعية السياسية ليسـت مـن مصلحـة العراقيـين الشيعـة، لا كعراقيين ولا كشيعة.

وربما كانت مقولة ولاية الفقيه، التي ترتقي بالفئويـة السياسيـة إلى مسـتوى العقيـدة اللاهوتية هي الشـكل الأكثر تطوراً والأكثر خطورة للشيعيـة السياسية. فالأستاذية في الوطـن هي للطائفـة، وفي الطائفة للشريحة العلمائيـة، ولـدى هـؤلاء للـولي الفقيه، في إعادة ترتيب، مع اختلاف التسميات لتركيبة الشعـب والحـزب والقائد. والخشـية، يوم سقـط النظام الشمولي في عام ٢٠٠٣، كانت أن العـراق، وإن لم يشهـد اعتناقـاً صريحـاً لإطـار نظـام ولايـة الفقيه، قد يندـرج ضمناً في هذا الإطار، بناء على قابلياته وتجرباته، سيمـا وأن الفقيه المرجـع في العراق يحظى بالتقديـر والإجـلال إلى حـد التقديـس لدى جمهور واسع من العراقيين الشيعة، وصولاً إلى أن مشاركتهـم في الاستفتاء الدستوري، هـذا الفعـل التأسيسي للعـراق الجديد، جاء في الكثير من الأحيـان نتيجة تكليف شرعي من المرجع.

لقد مضـى على هذه المخاوف قرابة العقد من

manarat

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

أعد الملف
مصطفى الكاظمي

مدير التحرير
علي حسين

الاخراج الفني
ديار خالد

التصحيح اللغوي
محمد حنون

منارات

طبعت بمطابع مؤسسة المدى
للاعلام والثقافة والفنون

الزمن، فإن أوان تفنيدها. يبدو اليوم من استقراء الأقوال والأفعال أن الفقيه المرجع علي السيستاني، من دون أن يغوص في النظريات والخطابيات، قد أدرك بوضوح التناغم والتوافق بين مصلحة العراقيين الشيعة كعراقيين وكشيعة. وسواء جاء إدراكه مدعوماً بمتابعته التجربة الإيرانية، التي تشهد انفصاماً وتباعداً بين الانتماءين الديني والوطني لدى شرائح اجتماعية مهمة ولا سيما شبابية، وذلك من خلال الدمج الذي تفرضه مقولة ولاية الفقيه ليس على الدين والوطن ولا حتى الدين والدولة، بل الدين والحكم. فعندما ينحدر الحاكم في نظر المواطن، ينحدر معه الدين. أما في العراق، ومع إصرار السيستاني على النأي بالحوزة عن موقع الولاية أو حتى الوصاية، فإنه قد حقق للحوزة صفة مرجعية تتجاوز صفتها الدينية بالنسبة الى الشيعة من العراقيين، فتبلغ درجة المرجعية الأخلاقية بالنسبة الى جميع العراقيين من شيعة وغيرهم.

والسيستاني، على مستوى الخطاب العام، من المقلين جداً. إلا أن مواقفه هي الصادحة. يوم استكمال العراق انتقاله مجتمعاً ودولة إلى الإطار التمثيلي التداولي الخاضع للمساءلة والضامن للحريات، لا بد من استرجاع الدور المفصلي للمرجع السيستاني في التعويض عن غياب الأرضية الوطنية المشتركة من خلال الأمر والنهي. فكما أن المرجع السيستاني كلّف مقلديه بتولي مسؤوليتهم الوطنية الابتدائية في إقرار الدستور، فإنه نهاهم كذلك عن الانجرار إلى الاقتتال الطائفي، الذي أرادته بعض التنظيمات الجهادية وسيلة لتقويض العراق الجديد. بطبيعة الحال، لم يكن في وسع السيستاني أن يلجم كل القتل الانتقامي، أو المتستر بالانتقامية، والذي ارتكبه البعض في حق بني وطنهم، بعد أن بذل أدعياء الجهاد كامل قدراتهم لاستدراجهم إلى هذا القتل من خلال الفظائع الفئوية التي ارتكبوها. لكن استنكاره المتواصل القتل جنّب العراق المزيد من الموت بما لا يحصى.

كان في وسع السيستاني، وهو المناط به توجيه المقلدين في عباداتهم ومعاملاتهم، أن ينكفئ ويترك للجسم السياسي العراقي اكتشاف حدوده، وإن كان ثمن ذلك القتل والفوضى. وكان في وسعه، لو شاء أن ينحى منحى آخرين، أن يمد سقف فقاهته ليشمل السياسة برمتها، سواء جعل ذلك ولاية للفقيه أم لا. لكنه أختار توجهاً آخر، بإذلاً جهوده للصالح العام ضمن الإطار الذي ترتضيه عقيدته له، من دون أن يقصّر في بذله، ومن دون أن يتجاوز هذه العقيدة. قلما اجتمعت في الأوطان ما يتوافر للعراق من ثراء في الطاقات البشرية والطبيعية. إلا أن العراق لا يزال في بداية الطريق لبناء الدولة والمجتمع اللذين يحققان السيادة للمواطن ويضمنان له حقه في الحرية والرفاهية. واليوم، فيما العراق لا يزال يعاني من مخلفات النسق الهدامة التي ترسخت في ظل النظام السابق، ومن مسائل ومشاكل متشعبة سابقة لذاك النظام، وأخرى لاحقة له بفعل الإقصاء من المحيط ومحاولات التقويض، فإنه من الجدير الإقرار بالأدوار الإيجابية عند اتضاحها. وفي زمن تمنح جوائز السلام العالمية لمجرد النوايا، نحن أمام حالة، هي حالة المرجع السيستاني، أسهمت في التأسيس للوطن وفي منع القتل عن الإنسان فيه. لا ينتظر أن يطلب السيد السيستاني الشكر والتقدير، إلا أنه من شأن التاريخ أن يقرّ له بصدارة واضحة في صفحات نهوض هذا الوطن.

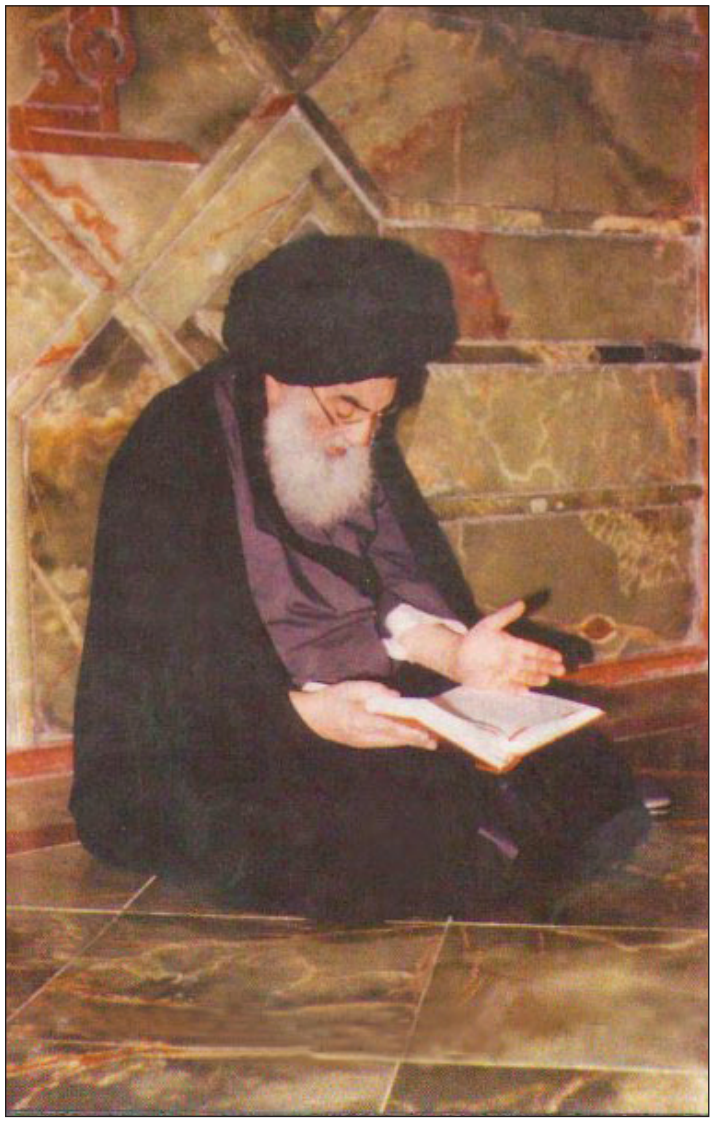

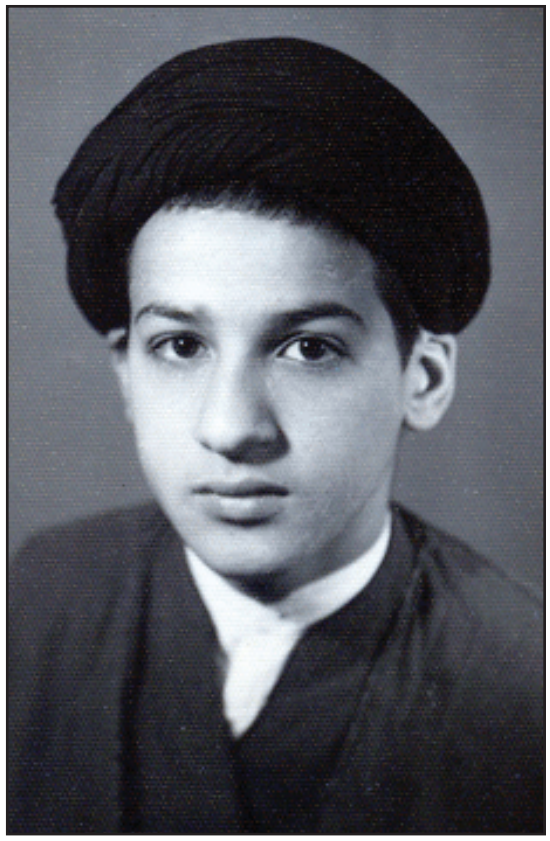

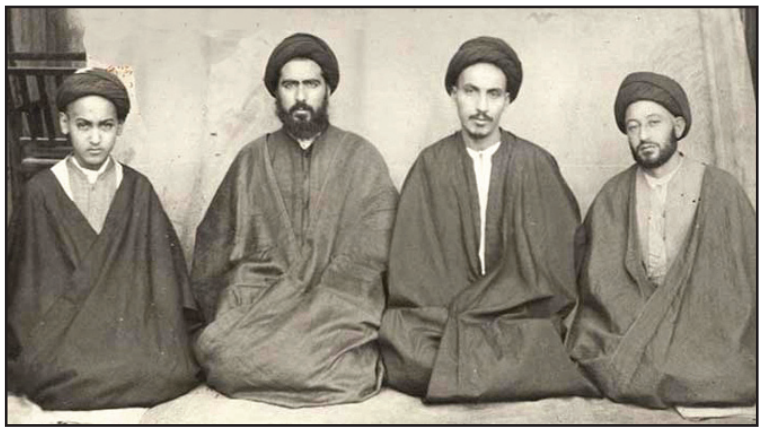

مجموعة صور نادرة
للسيد علي السيستاني (دام ظله)